

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف

الشأن العام

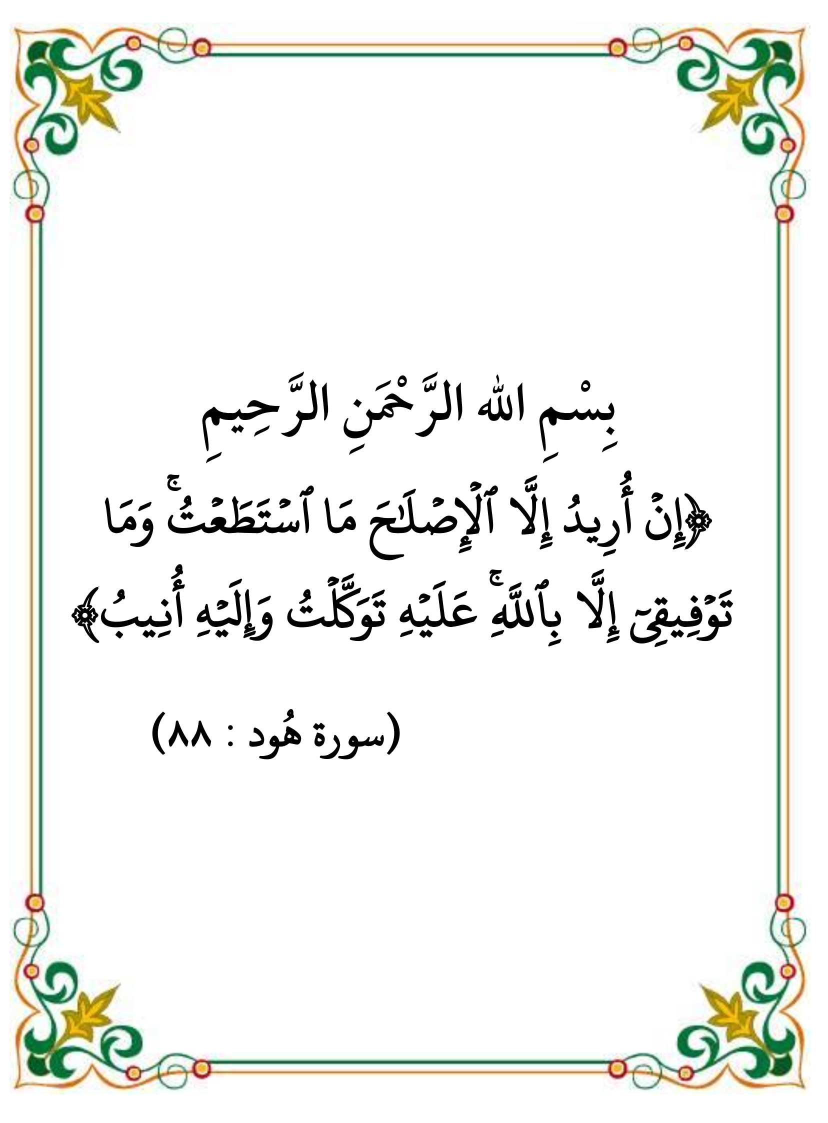
بين حرية الرأي ومسئولية الكلمة

إعـــداد

أ.د/ محمد مختار جمعة

وزير الأوقاف
ورئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
عضو مجمع البحوث الإسلامية

١٤٤٣هـ / ٢٠٢٢م



بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

(سورة هُود : ٨٨)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه ورسله سيدنا محمد بن عبد الله ، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه إلى يوم الدين.

وبعـــد:

فإن الكلمة أمانة عظيمة ، ومسئولية كبيرة ، والكلمة غير المسئولة كلمة خطيرة ، قد تكون مهلكة لصاحبها، وقد يتجاوز أثرها السلبي حدود قائلها إلى آفاق أوسع ، فتصبح ذات أثر بالغ على المجتمع أو الوطن بأسره ، مما يتطلب من المتحدث – ولا سيما في قضايا الشأن العام – غاية الدقة والتخصص ، والتثبت والتحري ، وعدم الحديث بدون علم أو دراسة .

وإذا كان الإنسان حرًّا في التعبير عن رأيه ، فإن هذه الحرية يجب أن تكون حرية مسئولة وليست مطلقة ، حيث تقف حرية كل إنسان عند حدود حرية الآخرين ، وقد قالوا : "أنت حر ما لم تضر"، والقاعدة الشرعية والقانونية والوطنية والإنسانية معًا أنه "لا ضرر

ولا ضرار" ، وأن درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة ، وإن تفرع عن هذه القاعدة قواعد أخرى ، منها : الموازنة بين درء المفاسد وجلب المصالح ، فقد تُحتمل المفسدة الأخص أو الأخف لتحقيق المصلحة الأعظم والأعم، وعند الموازنة بين المفاسد تحتمل أخف المفسدتين إن كان لا بد من احتمال إحداهما ، وتقدم أعلى المصلحتين إن كان لا مفر من تحقيق إحداهما دون الأخرى.

على أن كل هذه الأمور إنما تتطلب خبرات تراكمية عالية عند الحديث أو إبداء الرأي فيها بالترجيح والاختيار ، أو التقديم والتأخير ، سواء أكان المجال سياسيًّا أم اقتصاديًّا أم كان شأنًا دينيًّا.

وفي هذا الكتاب نحاول أن نلقي الضوء على ضوابط الحديث في الشأن العام وعدد من القضايا المتصلة به ، سائلين الله عز وجل السداد والتوفيق والقبول .

والله من وراء القصد وهو الموفق والمستعان.

أ.د/ محمد مختار جمعة
وزير الأوقاف
رئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
وعضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف

الوعي بالشأن العام

الشأن العام هو ما يتجاوز شواغل الفرد واهتماماته الشخصية إلى شواغل المجتمع واهتماماته وقضاياه العامة ، سواء أكانت سياسية ، أم اقتصادية ، أم ثقافية ، أم أخلاقية وقيمية ، أم اجتماعية، أم رياضية ، مما يتصل بقضايا الوطن الكبرى داخليًّا أو خارجيًّا .

فالشأن العام يعني القضايا ذات الاهتمام المشترك بين جملة المواطنين أو عمومهم أو غالبيتهم ، وكلما زاد الوعي بين أبناء المجتمع بقيمة الشأن العام وخطورته زاد التعاون والتكاتف والترابط من أجل حماية الوطن والحفاظ عليه والوفاء بحقوقه ؛ فتتحقق للمجتمع قوة البنيان الواحد ، وشعور الجسد الواحد الذي حثنا عليه نبينا الكريم (صلى الله عليه وسلم) ، فقال : " الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ"[1]، وقال (صلى الله عليه وسلم): " مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ ، وَتَرَاحُمِهِمْ ،

(١) صحيح البخاري ، كِتَابُ المَظَالِمِ وَالغَصْبِ ، بَابُ نَصْرِ المَظْلُومِ ، حديث رقم ٢٤٤٦ .

وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى "[1].

على أنَّ من يتصدى للحديث في الشأن العام عالمًا كان ، أو مفتيًا ، أو سياسيًّا ، أو اقتصاديًّا ، أو إعلاميًّا ، لا بد أن يكون واسع الأفق ثقافيًّا ومعرفيًّا فيما يتعرض له أو يتحدث عنه ، وأن أي إجراء فقهي أو إفتائي أو فكري أو دعوي أو إعلامي لا بد أن يضع في اعتباره كل الملابسات المجتمعية والوطنية والإقليمية والدولية المتصلة بالأمر الذي يتحدث فيه أو عنه ، حتى لا تصدر بعض الآراء الفردية المتسرعة في الشأن العام دون دراسة أصلًا ، أو دون دراسة وافية ، بما يصادم الواقع أو يتصادم مع القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية ، مما يسبب ضررًا بالغًا أو غير بالغ على وطنه ودولته ، سواء أكان ذلك عن قصد وسوء طوية أم عن تسرع وقِصَر نظر.

---

(١) متفق عليه: صحيح البخاري ، كِتَابُ الأَدَبِ ، بَابُ رَحْمَةِ النَّاسِ وَالبَهَائِمِ ، حديث رقم ٦٠١١، وصحيح مسلم ، كتاب البر والصلة ، بَابُ تَرَاحُمِ الْمُؤْمِنِينَ وَتَعَاطُفِهِمْ وَتَعَاضُدِهِمْ ، حديث رقم ٢٥٨٦. واللفظ لمسلم .

وإذا كان أهل العلم على أن العالم الفقيه – إذا كان من أهل الاجتهاد والنظر المعتبر شرعًا – إذا اجتهد فأخطأ فله أجر ، وإذا اجتهد فأصاب فله أجران ، فإن مفهوم المخالفة يقتضي أنَّ من اجتهد أو أفتى من غير أهل العلم والاختصاص فيما لا علم ولا دراية له به فأصاب فعليه وزر؛ لجرأته على الفتوى وإقحام نفسه فيما ليس له بأهل ، وإن اجتهد فأخطأ فعليه وزران ؛ وزر لخطئه ، ووزر لجرأته على ما أقدم عليه أو قام به بغير علم ، كالطبيب المختص الذي يمارس الطب ويجتهد فيه إن أخطأ خطأ مهنيًّا– لا عن قصد ولا إهمال بما يقدره أهل الاختصاص في الطب – فلا حرج عليه لا شرعًا ولا قانونًا ، أما لو مارس غير المتخصص في الطب عملية التطبيب فهو معاقب قانونًا حتى لو نجح مصادفة فيما قام به ، وذلك لحرص الإسلام على احترام الاختصاص ، حيث يقول الحق سبحانه وتعالى : ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[1]، كما أن القوانين المنظمة لشئون الناس والحياة مبنية على ذلك .

---

(١) النحل : ٤٣ .

فالحكم على الشيء - فضلًا عن الحديث عنه - فرع عن تصوره ، غير أن كثيرًا من الناس لا يدركون ما يتطلبه مفهوم بناء الدول أو إدارة الدول أو سياسة الدول أو الحديث عن شئونها العامة ، فيتكلمون بما لا يعرفون ، ويتعرضون لما لا يعلمون ، ويظن بعضهم الأمر هينًا أو يسيرًا وليس الأمر كذلك على الإطلاق ؛ فإن إدارة الدول والحديث في شئونها العامة أمر يتجاوز كل دوائر الهواية بمراحل، فالخبرة عملية تراكمية ، جانب منها يكون ناتجًا عن علم ودراسة ، وجانب آخر يبنى على الدربة والممارسة والفراسة وتَوقُّد الذهن وشدة النباهة والذكاء والتوفيق .

كما أن الحديث في الشأن العام يحتاج إلى التخصص الدقيق والخبرة الكافية لدى المتحدث فيه أو عنه ، سواء أكان تناولًا للأبعاد السياسية ، أم الأمنية ، أم الاقتصادية ، أم الاجتماعية ، أم الدينية ، لا أن يجعل الإنسان من نفسه خبيرًا ومحللًا لكل شئون الدول دون دراسة وافية أو مؤهلات كافية ، فهذا الأمر جد خطير.

فالحديث في الشأن العام دون وعيٍ وإدراكٍ تامّين يمكن أن يُعرِّض

أمن الوطن الفكري أو العام للخطر ، سواء أكان ذلك عن تعمد وقصد ، أم عن غفلة ، أم جهالة ، أم سبق لسان ، لمن لا يملكون أنفسهم ولا ألسنتهم ، ولا سيما أمام الكاميرات وتحت الأضواء المبهرة .

ولا شك أن الحديث في الشأن العام يتطلب بالضرورة إدراك المتحدث لمفهوم المصلحة العامة وتقدّمها على المصلحة الخاصة ؛ بل تقدُّم المصلحة الأعم نفعًا على الأخص ، وإدراك الموازنة والترجيح بين دفع المفاسد وجلب المصالح ، وأن دفع المفسدة العامة مقدم على جلب المصلحة العامة ، وأنه قد تُحتَمل المفسدة الأخف تحققًا للمصلحة الأهم والأعم ؛ ونحو ذلك مما لا يدركه سوى أهل الخبرة والاختصاص في كل علم وفن ومؤسسة ممن تتوافر لهم كامل المعلومات المعينة على اتخاذ القرار الصحيح في الوقت المناسب.

* * *

أمانـــة الكلمـــة

الكلمة أمانة عظيمة ومسئولية كبيرة ، يقول الحق سبحانه وتعالى:﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ الله مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ * تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ الله الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ * وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ﴾(١) .

الكلمـة أَحَـدُّ من السيف ، وأمضى من السهـم ، وأنفـذ من الرصاص ، وأكثر فتكا من السم ، يقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ الله عَظِيمٌ﴾(٢)، ولهذا كان تحذير نبينا (صلى الله عليه وسلم) من خطـورة الكلمة ، فيقـول : " إِنَّ العَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالكَلِمَةِ مِنْ رِضْـوَانِ الله ، لاَ يُلْـقِـي لَهَـا بَالًا ، يَـرْفَعُـهُ الله بِهَـا دَرَجَـاتٍ ، وَإِنَّ العَبْـدَ لَيَتَكَلَّـمُ بِالكَلِمَـةِ مِنْ سَخَـطِ الله ، لاَ يُلْـقِـي لَهَـا بَالًا ،

---

(١) إبراهيم: ٢٤– ٢٦.

(٢) النور: ١٥.

يَهْوِي بِهَا فِي جَهَنَّمَ"[١].

والمقصود بقوله (صلى الله عليه وسلم) : " لا يُلقِي لَهَا بَالًا " أي: لا يفكر في معناها ولا تبعاتها ولا ما قد تجر عليه أو على بلده ، ولهذا كان الصمت خير من الكلام فيما لا يفيد ، حيث يقول نبينا (صلى الله عليه وسلم) : " مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِالله وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ"[٢]، وعن سيدنا معاذ بن جبل (رضي الله عنه) قال: كنت رديف رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال لي : " أَلَا أَدُلُّكَ على رَأْسِ الْأَمْرِ وَعَمُودِهِ وَذِرْوَةِ سَنَامِهِ ؟ قُلْتُ : بَلَى يَا رَسُولَ الله ، قَالَ: رَأْسُ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ ، وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ ، وَذِرْوَةُ سَنَامِهِ الْجِهَادُ ، ثُمَّ قَالَ : أَلَا أُخْبِرُكَ بِمِلَاكِ ذَلِكَ كُلِّهِ ؟ قُلْتُ : بَلَى يَا نَبِيَّ الله، فَأَخَذَ بِلِسَانِهِ ، فَقَالَ : اُكْفُف عَلَيْكَ هَذَا ، فَقُلْتُ : يَا نَبِيَّ الله ،

---

(١) متفق عليه: صحيح البخاري، كِتَابُ الرِّقَاقِ، بَابُ حِفْظِ اللِّسَانِ، حديث رقم ٦٤٧٨، وصحيح مسلم ، كتاب الزهد والرقائق ، بَابُ التَّكَلُّمِ بِالْكَلِمَةِ يَهْوِي بِهَا فِي النَّارِ ، حديث رقم ٢٩٨٨ ، واللفظ للبخاري .

(٢) متفق عليه : صحيح البخاري ، كِتَابُ الرِّقَاقِ ، بَابُ حِفْظِ اللِّسَانِ ، حديث رقم ٦٤٧٥، وصحيح مسلم، بَابُ الحَثِّ عَلَى إِكْرَامِ الجَارِ وَالضَّيْفِ ، حديث رقم ٧٤.

وَإِنَّا لَمُؤَاخَذُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ ؟ قَالَ : ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا مُعَاذُ ! وَهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ – أَوْ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ – إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ؟"[1].

على أن خطورة الكلمة عن غفلة لا تقل عن خطورة الكلمة عن قصد طالما نزع السهم من القوس ، فالعاقل هو من يفكر قبل أن يتكلم ، والأحمق من يتكلم دون أن يفكر ، ذلك أن الكلمة قد تُودِي بإنسان ، بل ربما بمصير أمة ، فعلى العاقل أن يقول خيرًا أو يصمت ، وألا يتدخل أو يتحدث فيما لا يعنيه ، وأن يفكر قبل أن يتكلم ، وإن تكلم فقولا سديدًا ، متحريًّا الصدق ، والعدل ، والحكمة ، والقصد ، حيث يقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا الله وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ الله وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[2].

---

(١) سنن الترمذي ، أَبْوَابُ الْإِيمَانِ ، بَابُ مَا جَاءَ فِي حُرْمَةِ الصَّلاَةِ ، حديث رقم ٢٦١٦.

(٢) الأحزاب : ٧٠ ، ٧١ .

ومن أمانة الكلمة ألا يتحدث الإنســان أو يفتي فيما ليس له به علم ، ففي الحديث : " أَجْرَؤُكُمْ عَلَى الْفُتْيَا ، أَجْرَؤُكُمْ عَلَى النَّارِ"[1]، ويقول نبينا (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) :" إِنَّ اللهَ لاَ يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ العِبَادِ ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ العِلْمَ بِقَبْضِ العُلَمَاءِ ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا ، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا"[2].

ومن اجتهد من أهل العلم فافتى فأخطأ فله أجر اجتهاده ، وإن اجتهد فأصاب فله أجران : أجرٌ لاجتهاده وأجرٌ لإصابته ، قَالَ رَسُولُ الله (صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : " إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ ، فَلَهُ أَجْرَانِ ، وَإِذَا حَكَمَ فَأَخْطَأَ ، فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ"[3]،

---

(١) سنن الدارمي ، بَابُ الْفُتْيَا وَمَا فِيهِ مِنَ الشِّدَّةِ ، حديث رقم ١٥٩ .

(٢) متفق عليه : صحيح البخاري ، كِتَابُ العِلْمِ ، بَاب كَيْفَ يُقْبَضُ العِلْمُ ، حديث رقم ١٠٠، وصحيح مسلم ، كتاب العلم ، بَاب رَفْعِ الْعِلْمِ وَقَبْضِهِ وَظُهُورِ الْجَهْلِ وَالْفِتَنِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ ، حديث رقم ٢٦٧٣.

(٣) سنن الترمذي ، أَبْوَابُ الْأَحْكَامِ عَنْ رَسُولِ الله (صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، بَابُ مَا جَاءَ فِي القَاضِي يُصِيبُ وَيُخْطِئُ ، حديث رقم ١٣٢٦ .

وبمفهوم المخالفة فإن غير العالم وغير المتخصص فإنه إن أفتى فأصاب فعليه وزر ، وهو وزر التجرؤ على الفتوى ، وإن اجتهد فأخطأ فعليه وزران ، وزر الخطأ، ووزر التجرؤ على الفتوى ، ولا يشفع له التعقيب بعبارة "والله أعلم" ، فهذا ما يعقّب به العالم بعد اجتهاده ، لا الجاهل تغطيةً لحمقه وجهله.

وأمانة الكلمة ليس قصرًا على المجال الديني ، بل هي أعم ، فهي أمانة في المجال السياسي ، والاقتصادي ، والقانوني ، والعلمي ، والطبي ، والحرفي ، وسائر المجالات والتخصصات ، يقول الحق سبحانه: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾[1]، ويقول سبحانه : ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[2] ، وأهل الذكر ليسوا أهل العلم الديني فحسب ، بل هم أهل الخبرة والاختصاص في سائر المجالات والميادين.

وعلينا أن ندرك أننا محاسبون أمام الله (عز وجل) بكل ما يصدر

(١) الفرقان: ٥٩.

(٢) النحل : ٤٣، والأنبياء : ٧ .

عنا من قول أو فعل ، حيث يقول الحق سبحانه: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ * إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ * مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾[1]، ويقول سبحانه : ﴿ وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هذا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾[2]، ويقول سبحانه وتعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ الله بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[3].

* * *

---

(١) ق: ١٦ – ١٨ .

(٢) الكهف: ٤٩ .

(٣) المجادلة: ٧.

بنـــاء الـــوعـــي

إن تشكيل وعي أمة أو بناء ذاكرتها ليس أمرًا سهلًا ولا يسـيرًا ، ولا يتم بين لحظة وأخرى أو بين عشيَّة وضحاها ، إنـما هـو عمليـة شاقة ومركبة ، وأصعب منه إعادة بناء هذه الذاكرة أو ردها إلى مـا عسى أن تكون قد فقدته من مرتكزاتها ، فما بالكم لـو كانـت هـذه الذاكرة قـد تعرضـت للتشـويه أو محـاولات الطمـس أو المحـو أو الاختطاف ، ولا سيما لو كان ذلك قد استمر لعقود أو لقرون ؟!

لقد تعرضت ذاكرة الأمة عبر تاريخها الطويل لمحاولات عديدة من المحو أو الشطب أو التغيير ، ناهيك عن محـاولات الاختطـاف وحالات الخمول والجمود ، وأصبحنا في حاجة ماسـة إلى اسـترداد هذه الذاكرة من خلال إعادة تنشيطها وتخليصها ممـا علـق بهـا مـن شوائب في مراحل الاختطاف والتشويه جـراء محـاولات المحـو أو الشطب أو التغييب .

وإذا كان من حاولوا السـطو عـلى ذاكـرة أمتنـا قـد اسـتخدموا المغالطات الدينية والفكرية والثقافية والتاريخية للاستيلاء على هذه

الـذاكرة ، فـإن واجبنـا مسـابقة الـزمن لكشـف هـذه المغالطـات، وتصحيح تلك المفـاهيم الخاطئـة ، وبيـان أوجـه الحـق والصـواب بالحجة والبرهان ، من خلال نشر الفكر الوسطي المستنير في المجال الدعوي ، والثقافي ، والتعليمي ، والتربوي ، والإعلامي ، وإحـلال مناهج الفهـم والتفكـير والإبـداع والابتكـار محـل منـاهج الحفـظ والتلقين والتقليد ، مع اعتبار العمل عـلى خلـق حالـة مـن الـوعي المستنير واسترداد ذاكـرة الأمـة التـي كانـت مختطفـة أولويـة لـدى العلماء، والمفكرين، والمثقفين، وقادة الرأي والفكر .

على أن بناء الوعي يتطلَّب الإلمام بحجم التحديات التي تواجهنا ؛ لأننا دون إدراك هذه التحديات ودون الوعي بها لا يمكن أن نضع حلولًا ناجحة أو ناجعة لها ، وإذا كان المناطقة يؤكدون أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره ، فإن معالجته أو مواجهة ما يرتبط به من تحديات لا يمكن أن تتم دون سبر أغوار هذا التصور وأعماقه ؛ مما يتطلب تسليط الضوء على تحديات واقعنا المعاصر ، للعمل على خلق حالة من الوعي تسهم في معالجتها ،

وحل إشكالاتها أو فك شفرتها ، أملًا في الخروج من حالة التأزم الفكري إلى حالة من الرشاد والديناميكية الفكرية التي تعمل على بناء الذاكرة وبناء الأمة معًا ، مع التركيز على القضايا الحيوية والمحورية: دينية، ووطنية ، وثقافية ، ومجتمعية ، مثل: إرادة التغيير، والتحول من حالة الجمود والتقليد إلى الإبداع والابتكار والتجديد ، والتفرقة بين الثابت والمتغير ، وما هو من شئون الأفراد وما هو من شئون الدول ، وحروب الجيل الخامس[1]، وتفكيك حواضن الإرهاب ، وخطورة الشائعات، والصورة الذهنية للأفراد والمجتمعات ، وفقه الحياة السياسية ، وغيرها من الموضوعات ، مع العمل الدءوب على تصحيح الأفكار المغلوطة ، والمفاهيم الخاطئة ، وكشف ضلالات وأباطيل الجماعات المتشددة والمتطرفة ، وبيان زيغها وزيفها وضلالها وبهتانها ، تحصينًا للنشء والشباب والمجتمع

---

(١) حروب الجيل الخامس هي: حروب فكرية تهدف إلى احتلال عقول البشر بدلًا من احتلال الأرض ، لإسقاط الدول من الداخل ، وتكسيرها وتفتيتها إلى مجموعات يحارب بعضها بعضًا .

من شر هذه الأفكار والجماعات ، وعملًا على نشر صحيح الدين والعلم والفكر والثقافة ، وصولًا إلى بناء ذاكرة واعية مستنيرة لمجتمعنا وأمتنا ، تأخذ بأيدينا إلى الإسهام الجاد في بناء الحضارة الإنسانية ، وترقى بنا إلى المكانة التي تليق بنا في مصاف الأمم الأكثر تقدمًا ورقيًّا ورخًاء.

* * *

فقه الحياة السياسية

لعل من العجب العجاب أن يتصدى لفقه الحياة السياسية من لم يمارس السياسة قط، أو يقترب من دوائرها، أو لم يدرس كيف تدار شئون الدول يومًا من الأيام، ولم يفهم معنى الدولة ولا ظروف العصر، وربما لا يعرف أدوار المؤسسات والمنظمات الدولية فضلًا عن معرفة نظمها، ولوائحها، وطبيعة عملها، ومقارها الرئيسة والفرعية، ولم يقرأ كلمة واحدة في القانون الدولي، ولا في قوانين المجال الجوي واستخدام الفضاء، ولا أسس ترسيم الحدود بين الدول ، ولا حقوق استخدام المياه المشتركة ، ولا طبيعة عمل الشركات العابرة للحدود والقارات، ولا مفاهيم التكتل الاقتصادي ، ولا نظام المحاكم الدولية ، أو قضايا التحكيم الدولي، فضلًا عن معرفة ما هو دستوري وما هو غير دستوري ، ومهام المؤسسات القضائية المختلفة، ولا نظام إدارة البنوك أو البورصات، ولا حوافز تشجيع الاستثمار، ولا آليات حفظ الأمن القومي ، ولا إدارة أمن المجتمعات ، ولا كيفية توفير الخدمات الأساسية ، فضلًا

عن تحديدها وترتيب أولوياتها، ولا قرأ شيئًا عن شئون الحياة السياسية وأسس بنائها ، والعلاقة بين السلطات ، وقواعد عمل كل منها.

وقد نرى للأسف الشديد أدعياء أو دخلاء لا يُلمُّون بشيء مما سبق ، ومع ذلك يطلقون الفتاوى أو الأحكام في الشأن العام الداخلي والخارجي دون بصيرة بالأمر أو حتى إلمام به ، وقد يورِّط أحدهم نفسه أو مؤسسته أو دولته في مشاكل لا يدرك عواقبها ولا نتائجها، نتيجة تسرعه وعدم إدراكه مفهوم العلاقات الدولية، ومن له الحق في الفتوى أو التصرف فيما يتصل بشئون الدول ، وربما يُسقط بعض النصوص دون فهمها ودون تحقيق مناطها على أحداث غير تلك الأحداث التي تناولها هذا النص آنذاك ، غير مفرِّق بين ما هو من شأن العقائد والعبادات وما هو من شئون نظام الحكم وإقامة الدول ، وبعبارة أدق بين ما هو ثابت وما هو متغير.

ولهذا أكدنا أن إعلان التعبئة العامة للدفاع عن حدود الدولة وكيانها – المعبر عنه في كتب التراث بإعلان الجهاد– هو من

اختصاص ولي الأمر ، وليس من اختصاص آحاد الناس أو جماعة منهم ، كما أكدنا - أيضًا- أنه ليس لآحاد الناس أو عامتهم الحكم على أحد بالكفر أو الخروج من الملة ، وإنما يثبت ذلك بحكم قضائي نهائي وباتّ ؛ لخطورة ما يترتب على الحكم بالتكفير والإخراج من الدين وللعلماء بيان ما يترتب على الفعل لا الحكم على الأشخاص ؛ مما يتطلب التفرقة بين تكفير غير المعين وتكفير المعين ، فالأول الأمر فيه للعلماء ، والآخر الحكم فيه للقضاء .

وهذا كله يتطلب مزيدًا من الاحتياط عند الحديث في الشأن العام، فضلًا عن ضرورة إلمام من يتحدث فيه بالواقع المعاصر سياسيًّا واقتصاديًّا وقانونيًّا وثقافيًّا وفكريًّا ، مع الوقوف على سائر التحديات المحلية والإقليمية والدولية ، حتى نضع كل شيء في نصابه ، ونحسب لكل كلمة حسابها ، ونترك لكل أهل اختصاص أمر اختصاصهم ، حيث يقول نبينا (صلى الله عليه وسلم) : "إِنَّ الله لَا يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ العِبَادِ ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ العِلْمَ بِقَبْضِ العُلَمَاءِ ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا،

فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا"[1]، وأهل العلم هم أهل الاختصاص ، كلٌّ في مجاله وميدانه ، شرعيًّا كان أو حياتيًّا .

* * *

(١) صحيح البخاري ، كِتَابُ العِلْمِ ، بَابُ كَيْفَ يُقْبَضُ العِلْمُ ، حديث رقم ١٠٠ .

إدارة الدول بين الخبرة والهواية

كثير من الناس لا يدركون مفهوم بناء الـدول أو إدارة الـدول أو سياسة الدول فضلًا عن قيادة الدول ، ويظن بعضهم الأمر هينًا أو يسيرًا ، وليس الأمر كذلك على الإطلاق ، إنه يتجاوز كل دوائر الهوايـة بمراحـل ، إنـه سلسـلة متشـابكة ومعقـدة مـن الخـبرات المتراكمة، إنه القدرة على سرعة قراءة الواقـع وفهـم تحدياتـه وفـك شفراته وحل طلاسمه ، والتعامل معه على أسس علميـة ومنطقيـة في ضوء الخبرات المتراكمة.

الخبرة عملية تراكمية جانب منها يكون ناتجًا عن علم ودراسة، وجانب آخر يبنى على الدربـة والممارسـة والفراسـة وتَوقُّـد الـذهن وشدة النباهة والذكاء والتوفيق.

ولقد فطن النقاد القدامى إلى أهميـة الخـبرة والدربـة والممارسـة التي يدرك بعضها بالحواس ولا يحسب بالأرقام ؛ بل إنه قد يـدرك ولا يوصف، يقول الآمدي في موازنته[1] متحدثًـا عن أهميـة الخبرة

---

(١) الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري ، لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت =

والدربة وطول الممارسة :" ألا تـرى أنـه قـد يكـون هنـاك فرسـان نجيبـان شـديدا النجابـة يكـادان يكونـان متفقـين في كـل الملامـح والأوصاف والصفات من العتق والنجابة غـير أن أحـدهما يفضـل الآخر بشـيء لا يدركه إلا أهل الخـبرة والدربـة وطـول الممارسـة، وكـذا الحـال في تمييـز الإبـل والنخيـل وأنـواع التمـور وسـائر الصناعات"[1] .

وفي عصرنا الحديث نقول والأمـر كـذلك في تمييـز الفـاره مـن الصناعات والمميز من سائر الحرف ، ألا ترى أنـك قـد تقـف عـلى عمل نحَّاتين أو سباكين أو محَّارين أو نقاشين أو غـيرهم مـن ذوي المهارات الإبداعية ، وكل منهم شديد التميز ، غير أن تميز أحـدهم عن الآخر في دقة الصنعة ودقائق فنونها الجمالية والإبداعية لا يدركه إلا أهل الخبرة الشديدة ممن مارسوا الصنعة وتميزوا فيهـا لسـنوات وسنوات.

= ٣٧٠ هـ)، تحقيق/ السيد أحمد صقر، ص ٤١٣ وما بعدها بتصرف ، ط دار المعارف ، ومكتبة الخانجي ، ١٩٩٤ م.

(١) المصدر السابق ، ص ٤١٣ وما بعدها بتصرف.

وإذا كان الأمر كذلك في الصناعات الحرفية والمهنية الخفيفة واليدوية فما بالكم بإدارة المؤسسات، ناهيك عن إدارة الدول مع كل تحديات العصر وتشابكاته وتعقيداته ومشكلاته الأمنية، والسياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والفنية، إن الأمر يحتاج إلى علم وخبرة ودربة وتخصص وليس مجرد هواية.

وعندما ننظر في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة نجد أنهما يؤكدان على ضرورة توفر الكفاءة والكفاية والأمانة، حيث يقول الحق سبحانه في كتابه العزيز على لسان سيدنا يوسف (عليه السلام) لعزيز مصر: ﴿ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾[1]، ويقول سبحانه على لسان ابنة شعيب لأبيها في شأن سيدنا موسى (عليه السلام): ﴿ يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾[2]، ولما طلب سيدنا أبو ذر(رضي الله عنه) من سيدنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن يستعمله قال

---

(١) يوسف: ٥٥ .

(٢) القصص : ٢٦ .

له (صلى الله عليه وسلم) : " يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّكَ ضَعِيفٌ ، وَإِنَّهَا أَمَانَةُ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ ، إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا، وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا"[1]، وقال (صلى الله عليه وسلم) : "إِذَا وُسِّدَ الأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ"[2]، وأهل الأمر هم أهل الكفاءة والأمانة معًا.

ونلاحظ أن نبينا (صلى الله عليه وسلم) في رحلة الهجرة استأجر دليلًا غير مسلم معروفًا بكفاءته وأمانته، ولم يعتمد على أحد من الصحابة الكرام رغم شدة أمانتهم جميعًا، ولا شك أن بعضهم كان على دراية بدروب الصحراء ومسالكها، على أن فارق الكفاءة هو الذي قدم الدليل غير المسلم عليهم ، وهو – أيضًا- ما فعله سيدنا عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في استخدام بعض كُتَّاب بيت

(١) صحيح مسلم ،كِتَابُ الْإِمَارَةِ، بَابُ كَرَاهَةِ الْإِمَارَةِ بِغَيْرِ ضَرُورَةٍ ، حديث رقم ١٨٢٥.

(٢) صحيح البخاري،كِتَابُ العِلْمِ، بَابُ مَنْ سُئِلَ عِلْمًا وَهُوَ مُشْتَغِلٌ فِي حَدِيثِهِ، فَأَتَمَّ الحَدِيثَ ثُمَّ أَجَابَ السَّائِلَ، حديث رقم ٥٩.

المال وكُتَّاب الدواوين[1] .

لقد سقط الهواة والمشتاقون في أول تجربة ولم يستطيعوا أن يتجاوزوا المحطة الأولى ، بل كادوا يأخذوننا لطريق جد مسدود ويدمرون الوطن لولا أن الله (عز وجل) قيض لمصرنَا العزيزة قائدًا حكيمًا صاحب خبرات كبيرة ، أخذ مع المخلصين من أبناء مصر البلاد والعباد إلى بر الأمان .

* * *

(١) معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام لأبي الحسن، علاء الدين ، علي بن خليل الطرابلسي الحنفي ت: ٨٤٤هـ ، ص ١٧٧ بتصرف ، ط دار الفكر.

تصرفات الحاكم وخطورة الافتئات عليها

مما لا شك فيه أن قضية «تصرفات الحاكم» من أخطر القضايا التي لعبت عليها أو بها جماعات أهل الشر ، سواء بالافتئات عليها أم بمحاولة تشويه تصرفاته ، ولو كان في عدل سيدنا عمر بن الخطاب (رضي الله عنه).

فهناك أمران في غاية الخطورة أضرا بالخطاب الديني الرشيد ، هما: الجهل والمغالطة، أما الأول: فداء يجب مداواته بالعلم ، وأما الثاني: فداء خطير يحتاج إلى تعرية أصحابه، وكشف ما وراء مغالطتهم من عمالة، أو متاجرة بالدين.

وقد أدرك علماؤنا القدماء طبيعة الفرق بين ما هو من اختصاص الحاكم، وما هو من اختصاص العالم، وفرَّقوا بدقة بين ما تصرف فيه النبي (صلى الله عليه وسلم) بصفة النبوة والرسالة من شئون العقائد والعبادات والقيم والأخلاق ، وما تصرف فيه (صلى الله عليه وسلم) باعتبار الحكم أو القضاء، فالنبي (صلى الله عليه وسلم) لم يكن نبيًّا ورسولا فحسب ، إنما كان نبيًّا ورسولًا

وحاكمًا وقاضيًا وقائدًا عسكريًّا.

ومما تصرف فيه النبي (صلى الله عليه وسلم) باعتباره رسولًا وحاكمًا معًا قوله (صلى الله عليه وسلم) : " مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ"[1] ، يقول الإمام أبو حنيفة (رحمه الله): "هذا منه (صلى الله عليه وسلم) تصرف بالإمامة (أي بصفته حاكمًا)، فلا يجوز لأحد أن يحيي أرضًا إلا بإذن الإمام؛ لأن فيه تمليكًا، فأشبه الإقطاعات ، والإقطاع يتوقف على إذن الإمام فكذلك الإحياء"[2].

وعليه؛ لا يجوز لأحد أن يضع يده على قطعة من الأرض، ويقول: أحييتها فهي لي، وبيني وبينكم حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فنقول له: إن النبي(صلى الله عليه وسلم) تصرف في ذلك بصفته حاكمًا، فلا يجوز لغير الحاكم إصدار مثل هذا القرار

(١) سنن أبي داود ، كتاب الخراج ، باب في إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ، حديث رقم ٣٠٧٥ ، ومسند أحمد، ٢٣/ ٧، حديث رقم ١٤٦٣٦.

(٢) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام للقرافي، ص ١١١.

المتعلق بالحق العام ، أو المال العام ، أو الملك العـام ، وإلا لصـارت الأمور إلى الفوضى ، وفتح أبواب لا تسد من الفتن ، والاعتداء على الملك العام ، وربما الاحتراب والاقتتال بـين النـاس ، إنـما يجـب أن يُلتزم في ذلك بما توجبه الدساتير والقوانين التي تنظم شئون الـبلاد والعباد.

وما تصرف فيه النبي (صلى الله عليه وسـلم) باعتبـاره قاضـيًا لا يُبنى الأمر فيه على رأي العالم ، ولا حتى رأي القـاضي المجـرد مـن الأدلة والقرائن والشهود ، إنما يُبنى على ما يقتضيه أمر القضـاء مـن البينـة أو الشـهود وسـائر القـرائن المعتـبرة ، وقـد رجَّـح جمهـور الأصوليين والفقهاء عدم جواز قضاء القـاضي بمجـرد علمـه دون إقامة الدليل ، أو وجود الشهود ، أو توفر القرائن.

ومن أهـم القضـايا التـي ترجـع إلى رأي الحـاكم - لا إلى رأي القاضي ، ولا رأي العالم ، ولا أحـد غـير الحـاكم - قضـية إعـلان حالات الحرب والسلم المعبر عنها في كتب الفقه بالجهاد الذي هـو بمعنى القتال ، والذي شُرّع للدفاع عـن الأوطـان والـدول مـن أن

تُستباح ، فليس لآحاد الناس أو لحزب أو لجماعة أو لفصيل أو لقبيلة إعلان هذا الجهاد، إنما هو حق لولي الأمر وفق من أناط به دستور كل دولة ، وأعطاه الحق في إعلان حالة الحرب والسلم، سواء أعطاه الدستور لرئيس الدولة ، أم لمجلس أمنها القومي ، أم للرئيس بعد أخذ رأي برلمانها.

وخلاصة القول: أن قضية إعلان حالة الحرب ليست ملكًا للأفراد أو الجماعات، إنما هي من تصرفات الحاكم التي لا يجوز الافتئات عليه فيها، وإلا أصبح الأمر فوضى لا دولة.

❊ ❊ ❊

□مفهوم الأمن القومي

لا شك أن استقرار أي دولة إنما يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحفاظ على أمنها القومي ؛ بل بمدى حرص كل فرد من أفرادها على مستوى هذا الأمن وعدم المساس به ، ولاسيما من كان في موضع اتخاذ القرار ، وعلى وجه أخص القرارات التي تتصل بالتعامل مع العالم الخارجي أو تؤثر في هذا التعامل .

وإذا كان الأمن القومي لأي دولة مستقلة ذات سيادة خطًّا أحمر لا يمكن تجاوزه أو التسامح تجاهه ، فإن الحفاظ على عدم المساس بهذا الخط أو السماح بتجاوزه يقتضي وعيًا وثقافة وتثقيفًا مستمرًّا علميًّا ومنهجيًّا بمفهوم الأمن القومي ، وأستطيع أن أقول : إن عقد دورات مكثفة في ذلك لكل من يتولى موقعًا أو منصبًا قياديًّا بات أمرًا ضروريًّا شديد الإلحاح ؛ إذ لا تكفي المهارات الفنية أو التقنية أو الإدارية في تكوين رؤية شاملة تؤدي إلى الاتجاه والمسار الصحيح ما لم تكن هناك رؤية أبعد ، ونظرة أشمل لأثر أي قرار يتخذ على الأمن القومي العام .

وقد لا يخطر ببال بعض الناس أن ما يتخذه من قـرارات أو مـا يقوم به من تصـرفات أو ما يقيمه من علاقات يمكـن أن يكـون ذا أثر في الأمن القومي ، وقد لا يكون ذلك عن سوء قصد وإنما لعـدم الإلمام بمعطيات الأمن القومي ، أو لأن هذه المعطيات غير حـاضرة في شعوره بالقدر الكافي ، على أن المرحلة والظـروف التـي تمـر بهـا البلاد والمنطقة والعالم تحتاج من المواطن العادي فضلًا عن المسـئول أو متخذ القرار أن يكون على أعلى درجة من الوعي بالأمن القـومي لبلاده، سواء في اتخاذ القرارات ، أم في إقامة العلاقـات ، أم في عقـد الاتفاقيات والبروتوكولات.

وإذا كان مستوى الوعي بأهمية وخطورة كل ما يتصـل بـالأمن القومي متفاوتًا بين شخص وآخر لاعتبارات كثـيرة ، مـن أهمهـا : الثقافة، والحرص على المصلحة الوطنية ، وحمل هم الوطن ، وجعل المصلحة العليا للوطن فوق كل اعتبار؛ فإن الأمر يقتضي :

أ- المزيد من التثقيف والتوعية بمفهوم الأمن القومي مـن خـلال الدورات التدريبية المكثفة لكل من يتولى عملًا قياديًّا.

ب- التوعية بمفهوم الأمن القومي وضرورة الحفاظ عليه من السياسيين والمفكرين والكتاب والمثقفين ووسائل الإعلام، وبخاصة من يمتلكون الرؤية الثاقبة والوعي الناضج بمفهوم هذا الأمن، واعتبار ذلك أحد أهم عوامل استقرار البلاد.

مع التأكيد على أن مفهوم الأمن القومي لأي بلد يقتضي الإلمام بالأحوال السياسية الداخلية والخارجية الإقليمية والدولية ، فعمقنا العربي وعمقنا الأفريقي وعالمنا الإسلامي وعلاقاتنا الدولية ، كل ذلك يجب وضعه في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الهامة والحيوية ، ودراسة مدى تأثيرها على هذه العلاقات ، ومردودها الإيجابي أو السلبي على كل منها، مع دراسة الأولويات ، ومعرفة مواطن الثقل وهوامش الحركة في كل اتجاه .

ولا شك أن العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والفنية والإعلامية إنما يرتد أثر بعضها على الآخر ؛ إذ لم يعد ممكنًا فصل أي منها عن الآخر فصلًا باتًّا بحيث تتحرك كل مؤسسة وكأنها عالم خاص ، إنما ينبغي أن يكون تصرف كل مؤسسة ناظرًا

بعين اعتبار قوية على أثر تصـرفه على المؤسسات الوطنية الأخرى ، ولا شك أن هذا الأمـر يقتضـي حسًّا وطنيًّا عاليًا ، ودربة وخبرة كبيرة ، وأن نعمل جميعًا بروح الفريق ، وأن ننطلق من قاعدة : "عموم الفهم وخصوصية التكاليف" ؛ بأن يكون كل مسئول على مستوى مسئوليته الكاملة بالمهام المسندة إليه واختصاصه بها ، وعلى مستوى عالٍ من الفهم والوعي بعمل الفريق الذي يعمل معه ، ومقتضيات اتخاذ القرار في المؤسسة التي ينتمي إليها.

على أن الدول لا تستقر بمجرد النوايا الحسنة دون الوعي والتخطيط واليقظة في عالم من لم يتذأب فيه أكلته الذئاب ، وقد كان سيدنا عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) يقول : "لست بالخب ولكن الخب لا يخدعني"[1]، وكان قَيْسُ بنُ سَعْدٍ (رضي الله عنه)

(١) العقد الفريد لأبي عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ، المعروف بابن عبد ربه الأندلسي ، (ت ٣٢٨هـ) ، ١/ ٤٣ ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، وسراج الملوك لأبي بكر الطرطوشي المالكي ، (ت٥٢٠هـ) ، ص ٦٨ ، ط المطبوعات العربية ، ١٢٨٩هـ .

يقول:" لَوْلاَ الإِسْلاَمُ ، لَمَكَرْتُ مَكْرًا لاَ تُطِيْقُهُ العَرَبُ"[1]، فلا بد مع النية الحسنة من صحة العمل وإتقانه، يقول الحق سبحانه:﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا * الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾[2]، ولذا أكد القرآن الكريم على شرطي الأمانة والكفاءة ؛ إذ لا تكفي إحداهما عن الأخرى، حيث يقول سبحانه على لسان ابنة شعيب (عليهما السلام):﴿ يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾[3]، وحيث يقول (عز وجل) على لسان يوسف (عليه السلام): ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾[4].

* * *

(١) سير أعلام النبلاء لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ٣/ ١٠٨، ط مؤسسة الرسالة ، بيروت .

(٢) الكهف: ١٠٣، ١٠٤ .

(٣) القصص: ٢٦.

(٤) يوسف: ٥٥ .

بنــاء الــدول

بناء الدول لا يكون بمجرد الكلام ولا الأحـلام ولا الأمـاني ، فلا بد من جهد وعرق وبذل وتضحية ، يقول الشاعر:

بالعلم والمال يبني الناس ملكهم لم يُبْنَ مُلْكٌ على جهلٍ وإقلالِ

ويقول الآخر:

أروني أمة بلغت مناها بغير العلم أو حد اليماني

إشارة إلى الجمع بين العلم والقوة ، مع العمل والإنتاج ، فـالأمم التي لا تقوم بإنتاج مقوماتها الأساسية ، وتكون عالة على غيرهـا لا تملك كلمتها ولا استقلال قرارها ، فالدين والوطنية معًا يتطلبـان منا الجهد والعرق والعمل والإنتاج ، ولا سيما أن ديننا هـو ديـن العمل والإتقان ، يقول الله (عز وجل): ﴿ الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ﴾[1]، ويقول سبحانه: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ الله وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ

---

(١) الملك : ٢ .

تَعْلَمُونَ * فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِـرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُـوا مِـنْ فَضْلِ الله وَاذْكُرُوا الله كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُـونَ * وَإِذَا رَأَوْا تِجَـارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ الله خَيْرٌ مِـنَ اللَّهْـوِ وَمِـنَ التِّجَـارَةِ وَالله خَـيْرُ الـرَّازِقِينَ﴾[1]، ويقـول نبينـا (صـلى الله عليـه وسلم): "مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَـدِهِ، وَإِنَّ نَبِيَّ الله دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ"[2].

ولم يطلب ديننا منا مجرد العمل إنما يطلب منا العمـل المـتقن ، حيـث يقـول الحـق سـبحانه : ﴿ إِنَّـا لَا نُضِـيعُ أَجْـرَ مَـنْ أَحْسَـنَ عَمَلًا﴾[3]، ويقول نبينا (صلى الله عليه وسـلم):" إِنَّ الله يُحِـبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُتْقِنَهُ"[4].

وإلى جانب العلم والعمل لا بـد من الولاء والانتمـاء للوطـن ،

---

(١) الجمعة : ٩- ١١.

(٢) صحيح البخاري ، كِتَابُ البُيُوعِ ، بَابُ كَسْبِ الرَّجُلِ وَعَمَلِهِ بِيَدِهِ ، حديث رقم ٢٠٧٢ .

(٣) الكهف: ٣٠ .

(٤) مسند أبي يعلى ، ٧/ ٣٤٩ ، حديث رقم ٤٣٨٦ .

وإيثار المصلحة العامة له على المصالح الخاصة والشخصية ، وإدراك أن مصالح الأوطان من صحيح مقاصد الدين ، وأن كل ما يدعم ويقوي الدولة الوطنية هو من صحيح مقاصد الأديان ، وأن كل ما ينال من قوة الدولة أو كيانها إنما يتنافى مع كل الأديان والقيم الوطنية والإنسانية ، ولنعلم أن التضحية في سبيل الوطن والشهادة في سبيله إنما هي من أعلى درجات الشهادة في سبيل الله (عز وجل)، وكما تبنى الأوطان بالعلم والعمل والفداء والتضحية في سبيل الوطن وحسن الانتماء إليه فإنها يجب أن تبنى – أيضًا- على القيم والأخلاق النبيلة ، فالأمم التي لا تقوم ولا تبنى على القيم والأخلاق إنما تحمل عوامل سقوطها في أصل بنائها وأسس قيامها، فما بالكم وديننا دين القيم والأخلاق؟! وبعثة رسولنا (صلى الله عليه وسلم) كان الهدف الأسمى منها هو إتمام مكارم الأخلاق ؟ حيث يقول (صلى الله عليه وسلم):"إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأُتَمِّمَ مَكَارِمَ الأَخْلاَقِ"(١).

---

(١) الأدب المفرد للبخاري ، بَابُ حُسْنِ الْخُلُقِ ، حديث رقم ٢٧٣، ومسند البزار، ١٥/ ٣٦٤ ، حديث رقم ٨٩٤٩ .

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ الله (صلى الله عليه وسلم) عَنْ أَكْثَرِ مَا يُدْخِلُ النَّاسَ الجَنَّةَ ، فَقَالَ: «تَقْوَى الله وَحُسْنُ الخُلُقِ»، وَسُئِلَ عَنْ أَكْثَرِ مَا يُدْخِلُ النَّاسَ النَّارَ، فَقَالَ: الفَمُ وَالفَرْجُ"[١] ، ويقول (صلى الله عليه وسلم): "إِنَّ مِنْ أَكْمَلِ المؤمنينَ إِيمَانًا: أَحسَنُهُمْ خُلُقًا ، وَأَلْطَفُهُمْ بِأَهْلِهِ"[٢]، ويقول (صلى الله عليه وسلم): " إِنَّ مِنْ أَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحاسَنُكُمْ أَخْلاقًا"[٣] وقال معاذ بن جبل (رضي الله عنه):" كَانَ آخِرُ مَا أَوْصَى بِهِ رَسُولُ الله (صلى الله عليه وسلم) حِينَ جَعَلْتُ رِجْلِي فِي الْغَرْزِ:" أَحْسِنْ خُلُقَكَ لِلنَّاسِ "[٤]، وقال

---

(١) سنن الترمذي ، أَبْوَابُ البِرِّ وَالصِّلَةِ عَنْ رَسُولِ الله (صلى الله عليه وسلم) ، بَابُ مَا جَاءَ فِي حُسْنِ الخُلُقِ ، حديث رقم ٢٠٠٤.

(٢) مسند أحمد، ٤٠/ ٢٤٢، حديث رقم ٢٤٢٠٤.

(٣) سنن الترمذي ، أَبْوَابُ البِرِّ وَالصِّلَةِ عَنْ رَسُولِ الله (صلى الله عليه وسلم) ، بَابُ مَا جَاءَ فِي مَعَالِي الأَخْلَاقِ ، حديث رقم ٢٠١٨.

(٤) شعب الإيمان للبيهقي ، السابع والخمسين من شعب الإيمان ، حسن الخلق، حديث رقم ٧٦٦٦.

(صلى الله عليه وسلم) : "مَا مِنْ شَيءٍ أَثْقَلُ فِي الميزانِ مِنْ حُسْنِ الخُلُقِ"[1]، ويقول نبينا (صلى الله عليه وسلم) : "اتَّقِ الله حَيْثُمَا كُنْتَ ، وَأَتْبِعِ السَّيِّئَةَ الحَسَنَةَ تَمْحُهَا ، وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ"[2]، ويقول الشاعر:

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت　　　فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

❋ ❋ ❋

---

(١) سنن أبي داود ، كِتَاب الْأَدَبِ ، بَابٌ فِي حُسْنِ الْخُلُقِ ، حديث رقم ٤٧٩٩ .

(٢) سنن الترمذي ، أَبْوَابُ البِرِّ وَالصِّلَةِ عَنْ رَسُولِ الله (صلى الله عليه وسلم) ، بَابُ مَا جَاءَ فِي مُعَاشَرَةِ النَّاسِ ، حديث رقم ١٩٨٧ .

التعددية السياسية والسلطات الموازية

يجمع هذا العنوان وعن قصد بين أمرين يكادان يكونان متناقضين من حيث القبول والرفض، أحدهما لا غنى عنه لإثراء العملية الديمقراطية، والآخر يشكل خطرًا بالغًا على كيان الدول، ويهدد بانهيارها، أو ضعفها، أو تمزقها .

أما التعددية السياسية فهي مطلب ديمقراطي عادل ، فعالم القطب الواحد ودول الحزب الواحد غالبًا ما يؤول بها الحال إلى لون من الدكتاتورية ، أو الضعف والاسترخاء ؛ لعدم وجود منافسة حقيقية تدفع المنافس إلى استنفاد أقصى ما في طاقته في الوفاء بحق ما يسند إليه من مهام وتكاليف.

أما وجود سلطات موازية في أي دولة ، أو وجود جماعات ضغط ذات مصالح خاصة بها ، أيًّا كان شكل هذه السلطات والجماعات ؛ فإن ذلك يُشكِّل خطرًا على بنيان الدول وتماسك كيانها، وبخاصة تلك السلطات التي تتستر بعباءة الدين ، وتحاول أن تستمد قوتها ونفوذها من خلال المتاجرة به.

والمقياس الوحيد الذي تقيس به أي دولة أو مجتمع مدى وجـود سلطات موازية أو عدم وجودها هو مدى قدرتها على إنفاذ القانون عـلى الجميـع ، وبـلا أي حسـابات أو اسـتثناءات ، وبـلا تـردُّدٍ أو توجُّسٍ ، وألا يُسمح لأي جماعة أو شخص بـالتمترس[1] بأتباعـه للالتفاف على القانون أو تعطيله بالقوة على نحو ما كان يحدث عام الأهل والعشيرة الأسود ، وأن يسلك الجميـع الطـرق القانونيـة في التعبير عن مطالبهم ، وأن يلتزموا بـما تقتضـيه القـوانين واللـوائح المنظمة في كل مجال من المجالات ، مؤكدين أننا لا نجيـز الاحتيـال على القـانون ، وأن مبـدأ الغايـة تـبرر الوسـيلة الـذي تنطلـق منـه الجماعات المتطرفة قد انحرف بالمجتمع عن جادة الصواب ، وهوى به إلى مزالق خطيرة كادت تعصف به لولا فضل الله ولطفه بنا.

فأي كيان يشعر بأنه فوق القانون وفوق المحاسبة، ويصل الأمـر إلى التحسس والتوجس من محاسبته ، يُعـد سـلطة موازيـة تشـكل خطرًا أو ضغطًا على دولة القانون وعـلى إنفـاذه ، وتطبيـق العدالـة

---

(١) مُتَمَتْرِسٌ وَرَاءَ المَتَارِيسِ: قَابِعٌ بِتَحَفُّزٍ وَحَذَرٍ .

الشاملة على الجميع وبلا أي استثناءات هو الحل الأمثل لإنقاذ دولة القانون ، وهذا سيدنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : "إنما أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ ، وَإِنِّي وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا"[1].

وهذا سيدنا أبو بكر (رضي الله عنه) يقول عند توليه الخلافة : "إِنِّي قَدْ وُلِّيتُ عَلَيْكُمْ وَلَسْتُ بِخَيْرِكُمْ ، فَإِنْ ضَعُفْتُ فَقَوِّمُونِي ، وَإِنْ أَحْسَنْتُ فَأَعِينُونِي ، الصِّدْقُ أَمَانَةٌ ، وَالْكَذِبُ خِيَانَةٌ ، الضَّعِيفُ فِيكُمُ الْقَوِيُّ عِنْدِي حَتَّى أُزِيحَ عَلَيْهِ حَقَّهُ إِنْ شَاءَ الله ، وَالْقَوِيُّ فِيكُمُ الضَّعِيفُ عِنْدِي حَتَّى آخُذَ مِنْهُ الْحَقَّ إِنْ شَاءَ الله .. أَطِيعُونِي مَا أَطَعْتُ الله وَرَسُولَهُ، فَإِذَا عَصَيْتُ الله وَرَسُولَهُ فَلَا طَاعَةَ لِي عَلَيْكُمْ"[2].

---

(١) صحيح مسلم ، كتاب الحدود ، باب قطع السارق الشريف وغيره ، حديث رقم ١٦٨٨، وسنن الترمذي، أَبْوَابُ الْحُدُود ، بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يُشَفَّعَ فِي الْحُدُودِ ، حديث رقم ١٤٣٠

(٢) جامع معمر ابن راشد ، بَابُ لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةٍ ، حديث رقم ٢٠٧٠٢ ، ومصنف عبد الرزاق ، ٩/ ١٧٠، حديث رقم ٢١٦٢٦.

وهذا سيدنا عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) يكتب إلى أبي موسى الأشعري (رضي الله عنه) رسالته التاريخية في شئون القضاء، فيقول: " أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ الْقَضَاءَ فَرِيضَةٌ مُحْكَمَةٌ وَسُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ ، فَافْهَمْ إِذَا أُدْلِيَ إِلَيْكَ فَإِنَّهُ لاَ يَنْفَعُ تَكَلُّمٌ بِحَقٍّ لاَ نَفَادَ لَهُ ، وَآسِ بَيْنَ النَّاسِ فِي وَجْهِكَ وَمَجْلِسِكَ وَقَضَائِك، حَتَّى لاَ يَيَأَسَ الضَّعِيفُ مِنْ عَدْلِكَ، وَلاَ يَطْمَعَ الشَّرِيفُ فِي حَيْفِكَ"(١).

فقد طلب سيدنا عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) من واليه على الكوفة أبي موسى الأشعري (رضي الله عنه) أن يسوي بين الناس في مجلس القضاء مساواة كاملة بقوله : "وَآسِ بَيْنَ النَّاسِ فِي وَجْهِكَ وَمَجْلِسِكَ"، أي: حتى في طريقة إجلاسهم والنظر إليهم ، فلا تستقبل واحدًا منهم بإكرام والآخر بغير ذلك ، أو تنادي أحدًا باسمه مجردًا والآخر بلقبه أو كنيته ، وذلك حتى لا يطمع القوي في

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي ، كتاب الشهادات ، باب لا يُحِيلُ حُكمُ القاضي على المقضي له ، والمقضيِّ عليه ، حديث رقم ٢٠٥٣٧. وسنن الدار قطني ، كِتَابٌ فِي الْأَقْضِيَةِ وَالْأَحْكَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، باب كتاب عمر إلى أبي موسى الأشعري ، حديث رقم ٤٤٧٢.

المحاباة أو المجاملة أو ييأس الضعيف من الحق والعدل.

فبالعدالة الشاملة وغير الانتقائية وبإنفاذ القانون على الجميع وإعلاء دولته واحترام سيادة القضاء يكون الأمن النفسي، والاستقرار المجتمعي .

وأخطر ما يتعلق بالسلطة الموازية هو تلك الجماعات أو الفصائل المذهبية أو العرقية أو الطائفية التي تحاول أن تستمد قوتها وعوامل نفوذها من دول أخرى، تجعل ولاءها الأول والأخير لها ، تعمل لحسابها من جهة وتستقوي بها من جهة أخرى.

❊ ❊ ❊

العدالة الإدارية

العدل هو العدل ، والظلم هو الظلم ، فالعدل نور لصاحبه في الدنيا والآخرة ، والظلم ظلمات يوم القيامة ، ولذا جعل نبينا (صلى الله عليه وسلم) الإمام العادل في مقدمة السبعة الذين يظلهم الله (عز وجل) في ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله ، فقال (صلى الله عليه وسلم): "سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ الله فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لاَ ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: الإِمَامُ الْعَادِلُ ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ ، وَرَجُلاَنِ تَحَابَّا فِي الله اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ ، وَرَجُلٌ طَلَبَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ الله ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ أَخْفَى حَتَّى لاَ تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ"(١)، ونهى نبينا (صلى الله عليه وسلم) عن الظلم بجميع أنواعه حتى في تحصيل الزكاة ، فقال (صلى الله عليه وسلم) لسيدنا

(١) متفق عليه: صحيح البخاري ، كتاب الأذان ، بابُ مَنْ جَلَسَ فِي المَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلاَةَ وَفَضْلِ المَسَاجِدِ ، حديث رقم ٦٦٠، وصحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، بَابُ فَضْلِ إِخْفَاءِ الصَّدَقَةِ ، حديث رقم ١٠٣١ .

معاذ بن جبل (رضي الله عنه) حين بعثه إلى اليمن:" فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الله حِجَابٌ"[1] ،إنّ العدل ميزان الله الّذي وضعه للخلق ، ونصبه للحقّ ، فلا تخالفه في ميزانه ، ولا تعارضه في سلطانه.

على أن هذا العدل الذي ننشده ليس مسئولية رئيس الدولة وحده ولا السلطة الأعلى في أي مؤسسة وحدها ، فإن المسئولية في تحقيق العدالة تقع على كل من ولَّاه الله أمر مجموعة من الناس في أي مجال من المجالات ، يقول (صلى الله عليه وسلم) : "كلُّكم راعٍ ، وكلُّكُم مسئولٌ عنْ رَعِيَّتِهِ"[2]، فمدير المدرسة إلى مدير الإدارة ، إلى مدير المديرية ، إلى وكيل الوزارة ، إلى رئيس القطاع ، كل في مجاله وميدانه مسئول عن تحقيق العدالة بين مرءوسيه وبين

---

(١) متفق عليه: صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا ، حديث رقم ١٤٩٦، وصحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام ، حديث رقم ١٩.

(٢) صحيح البخاري ، كِتَابُ النِّكَاحِ ، بَابٌ المَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا ، حديث رقم٥٢٠٠.

المستفيدين من الخدمة التي تقدمها المؤسسة ، وكذلك الحال في القسم والكلية والجامعة ، وكذلك الأمر بالوحدة الصحية، فالمستشفى ، فالإدارة الطبية ، فالمديرية ، فالقطاع الطبي ، وكذلك الحال في الزراعة ، والأوقاف ، والإسكان ، والكهرباء ، وسائر الوحدات المحلية ، والخدمية ، والإدارية .

إن تحقيق العدل الإداري بين الموظفين ، وتحقيق العدل في تقديم الخدمات ، وفي التعيينات ، وفي الترقيات ، وفي السفر ، وفي الإيفاد والبعثات ، ووضع ضوابط واضحة وحاسمة وصارمة وشفافة ودقيقة أمر في غاية الأهمية ، ويسهم في تحقق الرضا المجتمعي ، وقوة الإيمان بالدولة، ويعمّق الولاء والانتماء لها ، في حين أن الإقصاء الإداري بلا سبب حقيقي واضح ومعلوم يؤدي إلى السخط والاحتقان ، أما الظلم فهو محض ظلمات ، حيث يقول الحق سبحانه: ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الأَبْصَارُ﴾[1]، ويقول سبحانه: ﴿ وَيَوْمَ

(١) إبراهيم : ٤٢ .

يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً * يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلاناً خَلِيلًا * لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنسَانِ خَذُولًا﴾(١)، ويقول (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): "اتَّقُوا الظُّلْمَ ، فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَاتَّقُوا الشُّحَّ، فَإِنَّ الشُّحَّ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ، حَمَلَهُمْ عَلَى أَنْ سَفَكُوا دِمَاءَهُمْ وَاسْتَحَلُّوا مَحَارِمَهُمْ" (٢).

* * *

(١) الفرقان: ٢٧- ٢٩.

(٢) صحيح مسلم ، كتاب الْبِرِّ وَالصِّلَةِ وَالْآدَابِ ، بَابُ تَحْرِيمِ الظُّلْمِ ، حديث رقم ٢٥٧٨ .

العواصم والحدود

العلاقة بين عواصم الـدول وحـدودها هـي علاقـة تكامـل لا علاقـة صراع ولا ينبغـي أن تكـون ، إذ لا غنـى لأي دولـة عـن أن يكون لها عاصمة هي القلـب والمركـز ، وأطـراف وحـدود بمثابـة الأجنحـة التـي لا تعلـو الـدول ولا ترتفـع بـدونها ، لكـن المركـز يستحوذ في كثير مـن دول العـالم عـلى بـؤرة الاهـتمام ، فالشـواهد والواقع المعاش يؤكدان اسـتحواذ المركـز عـبر التـاريخ عـلى أعـلى درجات الاهتمام ، غير أن مستوى هذا الاهتمام يختلف بـين الـدول المتحضرة والدول المتخلفة ، فالدول المتحضـرة لا يمكـن أن تهمـل جزءًا من أطرافها أرضًا أو سكانًا فتتركه هملًا أو فرصة للضـياع أو الإهمـال أو الاعتـداء ، أو حتـى مجـرد التفكـير في الانفـلات أو الانفصال ، وقد دخل أحد الشعراء على أمير المؤمنين عمر بن عبـد العزيز (رضي الله عنه) فأنشده قوله [١]:

---

(١) البيان والتبيين، لعمرو بن بحر بن محبوب الكناني ، أبو عثمان الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، ٣/ ٢٣٣، ط دار ومكتبة الهلال ، بيروت .

إن كنت تحفظ ما يليك فإنما عمال أرضك بالبلاد ذئاب
لن يستجيبوا للذي تدعو له حتى تجلّد بالسيوف رقاب

على أن تنمية الأطراف والمناطق الحدودية لا تقع على عاتق الحكومات وحدها أو القيادة السياسية وحدها ، إذ إن العناية والاهتمام بهذه الأطراف والعمل على تنميتها مسئولية تضامنية بين جميع مؤسسات الدولة ، سواء المؤسسات الرسمية ، أم منظمات المجتمع المدني ، أم رجال الأعمال، فالاستثمار ، والتعليم ، والصحة، والإسكان ، والثقافة ، والأوقاف ، والآثار ، وسائر الوزارات والهيئات ، والجمعيات العاملة في مجال الخدمات الاجتماعية ، ورجال الأعمال الوطنيون ، كل هؤلاء يجب أن يولوا اهتمامًا خاصًّا بجميع أطراف الدولة وبخاصة الحدودية منها ، وجَعْل ذلك أولوية واعتباره قضية أمن قومي من جهة وقضية تنموية من جهة أخرى ، إذ ينبغي أن نعمل على تحويل كل أطراف الدولة ومناطقها الحدودية إلى مناطق جاذبة لا طاردة ، ففي حالة عدم اهتمام دولة ما بأطرافها يضطر أبناء هذه الأطراف إلى التوجه نحو المركز

والتمركز به ، مما يشكل ضغطًا غير عادي على المركز وضواحيه ، ويخلق كثيرًا من الأحياء العشوائية حوله ، ويسهم في صنع نظام طبقي تنتج عنه مع مرور الزمن أمراض ومشكلات اجتماعية تحتاج إلى حلول غير تقليدية لعلاجها.

أما في ظل اهتمام الدول بالاستثمار في أطرافها ومناطقها الحدودية، وتوفير الخدمات اللازمة لأبنائها من: الإسكان ، والصحة ، والتعليم ، والثقافة ، وسائر الخدمات التي تطلبها مقومات الحياة المستقرة بأرضهم وموطن نشأتهم ، مع توفر فرص العمل والإنتاج فإن ذلك كله يؤدي إلى ارتباط أبناء هذه المناطق بأرضهم ، وحفاظهم على كل ذرة رمل أو تراب من ثراها الندي ، مع ولاء وانتماء وطني خالص .

وفي حالة توفر عوامل جذب وحوافز للعمل بهذه المناطق والاستثمار الجاد فيها كما يحدث الآن من اهتمام الدولة بمناطق سيناء ومطروح والإسماعيلية الجديدة وحلايب وشلاتين والوادي الجديد ، ومناطق الظهير الصحراوي بصفة عامة ، فإن هذه المناطق

ستتحول إلى مناطق جاذبة ، مما يحدث توازنًا كبيرًا في التوزيع الجغرافي والسكاني ، ويوفر حياة كريمة لأبناء هذه المناطق ، ويخفف الضغط على المركز وعلى ما يُقدم به من خدمات لا غنى عنها للمقيمين به ، أو ما تتطلبه طبيعة العواصم ومركز الثقل السياسي والاقتصادي بالعالم كله ، من الرقي بها إلى درجة تجعل منها عامل جذب سياحيّ وإبهـار حضـاري ودلالـة على عظمة الشعـوب ورقيهـا.

* * *

قيام الدول وسقوطها

لا شيء أخطر في تاريخ البشرية من المراحل الانتقالية في تـاريخ الدول ، حتى كتب العديد من الباحثين الكثير من الرسـائل حـول سقوط دول وقيام أخرى تنظيرًا وتطبيقًا، ولم يأت الخطـر الحقيقـي على أي دولة من خارجها مثلما كانت عوامـل سـقوطها نابعـة مـن داخلها، سواء بخيانة بعض أبنائها وعمالتهم واستخدامهم لضرب دولهم ، أم بسقطات أبنائها وخروجهم عن طريق الجادة إلى طريـق الانحراف أو البغـي والطغيـان والاسـتكبار ، حيـث يقـول الحـق سبحانه : ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَـةً أَمَرْنَـا مُتْرَفِيهَـا فَفَسَـقُواْ فِيهَـا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴾[1]، ويقول تعالى : ﴿فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَـانُوا بِآيَاتِنَـا يَجْحَـدُون﴾[2]، ويقول سبحانه في شأن قوم سيدنا صالح (عليـه السـلام): ﴿وَأَمَّـا

(١) الإسراء : ١٦ .

(٢) فصلت : ١٥ .

ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾(١)، ويقول الله تعالى في قوم سيدنا لوط عليه السلام: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّن الْعَالَمِينَ * إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ النِّسَاء بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ * وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُواْ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ * فَأَنجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ * وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِين﴾(٢).

فالحكم الرشيد هو الذي يقوم على العدل، ويرتكز على القيم والأخلاق؛ ذلك أن الأمم والحضارات التي لا تقوم على القيم والأخلاق إنما تحمل عوامل سقوطها وانهيارها في أصل بنيانها، يقول تعالى: ﴿سُنَّةَ الله الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ الله تَبْدِيلًا﴾(٣).

---

(١) فصلت : ١٧ .

(٢) الأعراف : ٨٠- ٨٤.

(٣) الفتح: ٢٣ .

وقد حاول بعض من كتبوا في شأن الدول أن يبينوا عوامل استقرار الدول وعوامل انهيارها وسقوطها فذكر بعضهم أن من أهم الأمور التي تؤدي إلى انهيار الدول مايلي:

- الأمر الأول : انتشار الفساد بكل أشكاله من المجاملة والرشوة والمحسوبية وتقديم الولاء على الكفاءة ؛ إذ لا يسخط الناس في حياتهم من شيء قدر سخطهم من الفساد وإحساسهم بالغبن؛ لذا يجب على أي حكم رشيد أن يجعل لمحاربة الفساد بكل صوره وأشكاله أولوية ، وهو ما أرى أننا نسير فيه بخطى ثابتة وربما غير مسبوقة؛ مما جعل مصر تحسن موقعها كثيرًا في مجال محاربة الفساد وتحقيق الشفافية .

- الأمر الثاني: شيوع الظلم سواء على مستوى الأفراد بغياب الأمن أو غياب القضاء العادل أو غياب العدالة في الحصول على الفرص المتكافئة أيًّا كان نوعها، أم على المستوى الطبقي الذي يقوم على استبعاد الفقراء والكادحين وتهميشهم مع ازدرائهم والاستخفاف بهم ؛ وهو يتطلب تضافر كافة المؤسسات الرسمية والاجتماعية

والأهلية لحماية الطبقات الأكثر فقرًا واحتياجًا من خلال الرعاية الاجتماعية المتكاملة من منظور ديني ووطني ، فكلاهما يدعوان إلى التكافل والتراحم ، فنحن في سفينة واحدة لا منجاة فيها لأحد بمفرده ، حيث يقول نبينا (صلى الله عليه وسلم): " مَثَلُ القَائِمِ عَلَى حُدُودِ الله وَالوَاقِعِ فِيهَا، كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلاَهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ المَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ، فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا، فَإِنْ يَتْرُكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا، وَنَجَوْا جَمِيعًا"[1].

- الأمر الثالث: غياب الأمن ، وضعف سلطة الدولة ، وقيام العصابات أو الجماعات أو الميليشيات بفرض سطوتها على المجتمع أو على بعض المواطنين ، مما يفقد المظلومين المقهورين الولاء للدولة؛ لذا فإن دعم المؤسسات العسكرية والأمنية لحفظ الوطن

(١) صحيح البخاري ، كِتَاب الشَّرِكَةِ ، بَابٌ: هَلْ يُقْرَعُ فِي القِسْمَةِ وَالِاسْتِهَامِ فِيهِ ، حديث رقم ٢٤٩٣ .

من الأخطار المحدقة بـه في الـداخل والخـارج يُعـد مطلبًـا شرعيًّـا ووطنيًّا، على أن يكون أمن المواطن والحفاظ على كرامته أولوية لأي نظام يبحث عن الاستقرار وتحقيق الولاء والانتماء الوطني.

- الأمر الرابع: تدهور القيم ، فإن الحضارات قد تضعف أو تـذبل أو تمرض ، وأطباؤها هم العلماء والمفكرون والفلاسفة وحماة القـيم والباحثون عنها، مع التأكيد على أهمية إعداد وانتقـاء واختيـار مـن يشكلون فكر وثقافة المجتمع ، وإذا كانت الحروب تنشأ في البـاطن قبل الظاهر وتنمو في العقـل قبـل أن تنمـو عـلى الأرض ، فيكـون التعامل مـع أصـل الـداء والمـرض في البـاطن ، وهـو دور العلـماء والمفكرين والمثقفين والمربين والتربويين والوعاظ ، ومـن ثمـة فإنـه لابد من حسن انتقـائهم وحســن إعـدادهم وتـأهيلهم ورعـايتهم الرعاية المناسبة للمهام الثقيلة الملقاة على عاتقهم ، وهـو مـا نسـعى إليه ونعمل معًا على تحقيقه بإذن الله تعالى.

- الأمـر الخـامس: تـدهور الأحـوال المعيشـية للأفـراد بـما يخـل باحتياجـاتهم الأساسـية ، فمـع ضرورة تقـدير الأفـراد للظـروف

والتحديات التي تمر بها أوطانهم ، ومع أننا نذكر بأن أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) صبروا على الحصار الاقتصادي حتى أكلـوا ورق الشجر من شدة الجوع ، فإننا يجب أن نواجه التحديات بمزيدٍ من العمل والإنتاج والجد والاجتهاد وحسـن التكافـل الاجتماعـي ورعاية الضعفاء والمهمشين ، والضرب بيد من حديـد عـلى أيـدي المغالين والمحتكرين ، وحسن التدبير ، فنحن نحتاج إلى عمـلٍ بـلا كلل ، وإنفاقٍ في غير سرف ، وتكافلٍ وتراحمٍ بين أبناء المجتمع بـما يعبر بنـا جميعًـا إلى بـر الأمـان ، ولا شـك أن عـلى رجـال الأعـمال ومؤسسات المجتمـع المـدني دورًا هامًّـا في إحـداث التـوازن وسـد الحوائج الأساسية للمحتاجين .

* * *

الأديان ومصالح العباد

الدين فطرة الله التي فطر الناس عليها حيث يقول الحق سبحانه: ﴿فِطْرَت الله الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ الله ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾(١)، ويقول تعالى: ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ الله النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى الله الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَالله يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾(٢)، وعَنْ عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ الْمُجَاشِعِيِّ، أَنَّ رَسُولَ الله (صلى الله عليه وسلم) قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ فِي خُطْبَتِهِ: " أَلَا إِنَّ رَبِّي أَمَرَنِي أَنْ أُعَلِّمَكُمْ مَا جَهِلْتُمْ ، مِمَّا عَلَّمَنِي يَوْمِي هَذَا، كُلُّ مَالٍ نَحَلْتُهُ عَبْدًا حَلَالٌ ، وَإِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ ، وَحَرَّمَتْ عَلَيْهِمْ مَا أَحْلَلْتُ لَهُمْ ، وَأَمَرَتْهُمْ أَنْ

---

(١) الروم : ٣٠ .

(٢) البقرة : ٢١٣ .

يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا"[1] .

على أن الشرائع السماوية كلها إنما جاءت لسعادة البشرية ، فالمقاصد العليا للأديان إنما تعمل في ضوء جلب المصلحة أو درء المفسدة أو على تحقيقهما معًا، وأهل العلم والفقه يؤكدون أن المصالح العليا للشرائع قائمة على حفظ الدين والنفس والعقل والمال والعرض ، فكل ما يؤدي إلى حفظ هذه الخمس فهو مصلحة وكل ما يضر بها فهو مفسدة ، ودفعه مصلحة.

يقول العز بن عبد السلام (رحمه الله):" لا يخفى على عاقل أن تحصيل المصالح المحضة ، ودرء المفاسد المحضة عن نفس الإنسان وعن غيره محمودٌ حسنٌ ، وأن تقديم أرجح المصالح فأرجحها محمودٌ حسنٌ ، وأن درء أفسد المفاسد فأفسدها محمودٌ حسنٌ ، وأن تقديم المصالح الراجحة على المرجوحة محمودٌ حسنٌ ، وأن درء المفاسد الراجحة على المصالح المرجوحة محمودٌ حسنٌ"[2]، وقد

(١) صحيح مسلم ، كتاب الْجَنَّةِ وَصِفَةِ نَعِيمِهَا وَأَهْلِهَا، بَابُ الصِّفَاتِ الَّتِي يُعْرَفُ بِهَا فِي الدُّنْيَا أَهْلُ الْجَنَّةِ وَأَهْلُ النَّارِ ، حديث رقم ٢٨٦٥ .

(٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام ١/ ٥ ، ط الكليات الأزهرية ، القاهرة، ١٩٩١ م .

اتفقت الشـرائع على تحريم الدماء ، والأعراض ، والأموال ، وعـلى تحصيل الأفضل فالأفضل من الأقوال والأعمال .

وقد أجمعت الشرائع السماوية على جملة كبيرة مـن القـيم والمبـادئ الإنسانية ، من أهمها: حفظ النفس البشرية وحرمة الاعتداء عليها، حيث يقول تعـالى : ﴿أَنَّـهُ مَـن قَتَـلَ نَفْسًـا بِغَـيْرِ نَفْـسٍ أَوْ فَسَـادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَـنْ أَحْيَاهَـا فَكَـأَنَّمَا أَحْيَـا النَّـاسَ جَمِيعًا﴾[1].

ومن القيم التي أجمعت عليها الشـرائع السماوية كلهـا: العـدل، والتسامح ، والوفاء بالعهد ، وأداء الأمانـة ، والصـدق في الأقـوال والأفعال ، وبر الوالدين ، وحرمة مال اليتيم ، ومراعاة حق الجوار ، والكلمة الطيبة ، وذلك لأن مصدر التشـريع السماوي واحد ، ولهذا قال نبينا (صلى الله عليه وسلم):" الْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَـلَّاتٍ ، أُمَّهَـاتُهُمْ شَتَّى وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ"[2].

(١) المائدة : ٣٢ .

(٢) مسند أحمد، ١٥/ ١٥٣، حديث رقم ٩٢٧٠.

وأروني أي شريعة من الشـرائع أباحت قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، أو أباحت عقوق الوالدين ، أو أكل السـحت، أو أكـل مال اليتيم ، أو أكل حق العامل أو الأجير.

وأروني أي شريعـة أباحـت الكـذب ، أو الغـدر، أو الخيانـة ، أو خُلف العهد ، أو مقابلة الحسنة بالسيئة ؛ بل على العكس فإن جميـع الشرائع السماوية قد اتفقـت وأجمعـت عـلى هـذه القـيم الإنسـانية السامية ، من خرج عليها فإنه لم يخرج على مقتضى الأديان فحسب، وإنما يخرج على مقتضى الإنسانية وينسلخ من آدميتـه ومـن الفطـرة السليمة التي فطر الله الناس عليها.

ولهذا قال ابن عباس (رضي الله عنهما) عن قوله تعـالى: ﴿قُـلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْـرِكُوا بِـهِ شَـيْئًا وَبِالْوَالِـدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْـنُ نَـرْزُقُكُمْ وَإِيَّـاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَـرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُـمْ تَعْقِلُـونَ * وَلَا تَقْرَبُـوا مَـالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا الْكَيْـلَ وَالْمِيـزَانَ

بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَبِعَهْدِ الله أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ * وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[1]،"هذه آيات محكمات لم ينسخهن شيء من جميع الكتب ، وهي محرمات على بني آدم جميعًا، وهن أم الكتاب[2]، من عمل بهن دخل الجنة ، ومن تركهن دخل النار"[3].

فالدين والدولة لا يتناقضان ؛ بل يرسخان معًا أسس المواطنة المتكافئة في الحقوق والواجبات ، وأن نعمل معًا لخير بلدنا وخير الناس أجمعين ، وأن نحب الخير لغيرنا كما نحبه لأنفسنا ، الأديان رحمة ، الأديان سماحة ، الأديان إنسانية ، الأديان عطاء.

الدين والدولة يتطلبان منا جميعًا التكافل المجتمعي ، وأن لا

---

(١) الأنعام: ١٥١- ١٥٣ .

(٢) أي: أصله وأساسه.

(٣) تفسير البغوي "معالم التنزيل"، ٢ / ١٤٢ ، ط دار المعرفة ، لبنان .

يكون بيننا جائع ولا محروم ، ولا عارٍ ولا مشرد ولا محتاج.

الدين والدولة يدفعان إلى العمل والإنتاج والتميز والإتقان، ويطاردان البطالة والكسل ، والإرهاب والإهمال ، والفساد والإفساد ، والتدمير والتخريب ، وإثارة القلاقل والفتن والعمالة والخيانة.

* * *

المقاصد العامة والأحكام الفرعية

هناك من يقفون عند ظـواهر النصـوص لا يتجـاوزون الظـاهر الحرفي لها إلى فهم مقاصـدها ومراميهـا ، أو إدراك مـا تحملـه تلـك المقاصد السامية من وجوه الحكمة واليســر والسـعة ، فضـلًا عـن عدم فهمهم للمقاصد العامة للشرع الحنيف ، فيحملون الناس على العنت والمشقة ، إما جهلًا وسوء فهم ، وإما إخراجًا للنصوص عن سياقها عن قصد وسوء طوية.

وقد أكد العلماء والفقهاء والأصوليون على أهمية فهـم المقاصـد العامة للتشـريع ، فهي الميزان الـدقيق الـذي تنضـبط بـه الفتـوى، وتستقيم بـه أمـور الخلـق ، وتتحقـق بـه مصـالح الـبلاد والعبـاد، فالأحكام في جملتها بنيت عـلى جلـب المصـلحة أو درء المفسـدة أو عليهما معًا ، يقول الإمام الشاطبي(رحمه الله): "بالاستقراء وجـدنا الشارع قاصدًا لمصالح العباد ، والأحكام العادية تدور عليها حيـثما دارت، فترى الشيء الواحد يُمنَع في حال لا تكون فيه مصلحة، فإذا

كان فيه مصلحة جاز"[1].

وكثير من الأحكام الجزئية الفرعية لا يمكن الحكم فيها إلا من خلال فهم المقاصد العامة للتشريع ، وفي ضوء فهم القواعد الأصولية وقواعد الفقه الكلية.

وقد اجتهد علماؤنا وفقهاؤنا العظام في تقرير عدد من المبادئ والمقاصد العامة في صورة قواعد كلية وأخرى فرعية على نحو قولهم: «الأمور بمقاصدها»، و «لا ضرر ولا ضرار»، و«الضرر يُزال»، و«الضرر لا يزال بضرر أكبر منه»، و«يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام»، و«درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة»، و«لا تُدفع المفسدة اليسيرة بضياع المصلحة الكبيرة»، و«المشقة تجلب التيسير»، و «لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان»، و«الأصل في المنافع الإباحة والأصل في المضار التحريم»، و«الضرورات تبيح المحظورات»، و«ما أُبيح للضرورة يقدر

(١) الموافقات لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت: ٧٩٠هـ) ٣/ ٥٢٠، ط دار ابن عفان ، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م .

بقدرها»، و«العادة مُحكّمة»، و«المعروف عرفًا كالمشـروط شرطًـا»، و«المنكر لا يُزال بمنكر أعظم منه»، و«اليقين لا يزال بالشك»، وأن كل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعـن الرحمـة إلى ضـدها، وعن المصلحة إلى المفسدة ، وعن الحكمة إلى العبث ؛ فليسـت مـن الشـريعة في شيء، فلا يكفي لمن يتصدى لقضايا العلم الشرـعي أن يكون ملمًّا ببعض القواعد دون بعـض، ولا أن يكـون مجـرد حـافظ للقواعد غير فاهم لمعانيها ومراميها ولا مدرك لدقائقها، فيقف عند قولهم: «الضرر يزال»، دون أن يدرك أن الضرر لا يُزال بضرر مثلـه أو أكبر منه، وأن الضرر الخـاص يُتحمـل لـدفع الضرـر العـام، أو يقف عند حدود قولهم: «درء المفسدة مقدم على جلـب المصـلحة»، دون أن يدرك أن درء المفسـدة اليسـيرة لا يـدفع بتضـييع المصـلحة الكبيرة، وأنه إذا تعارضت مفسدتان دُفعت الأشـد بـالأخف، بـل عليه أن يسبر أغوار هذه القواعد بما يمكنه من الحكم الـدقيق عـلى الأمور، علمًا بأن المقاصد العامة قائمة عـلى مراعـاة مصـالح الـبلاد والعباد ، متمثلة في الكليات السـت ، وهـي الحفـاظ عـلى: الـدين،

والوطن ، والنفس ، والمال ، والعقل ، والعرض والشرف ، فحيث تكون مصلحة البلاد والعباد فثمة شرع الله (عز وجل)، قال تعالى: ﴿فِطْرَتَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (1).

* * *

(1) الروم: ٣٠.

عقد المواطنة

لا شك أن كثيرًا من المشكلات العصرية وحالات الشقاق التي تصل إلى حد الاحتراب والاقتتال المجتمعي أو الدولي أحيانًا يمكن أن يُحَلّ الكثير منها بإقرار مبدأ المواطنة المتكافئة ، وترسيخ فقه المواطنة بديلًا لفقه الأقلية والأكثرية ، فمصطلح الأقلية والأكثرية يشعرك ابتداء بأن هناك فريقين ، أحدهما قوي والآخر ضعيف ولو بالمقياس العددي ، أما مبدأ المواطنة المتكافئة فتذوب فيه العصبيات الدينية والعرقية والطائفية والمذهبية والقبلية ، وسائر العصبيات الخاطئة المدمرة .

كما أن المواطنة الحقيقية تعني حسن الولاء والانتماء للوطن ، والحرص على أمن الدولة الوطنية ، واستقرارها ، وتقدمها ، ونهضتها ، ورقيها، وتعني الدولة الوطنية احترام عقد المواطنة بين الشخص والدولة، وتعني الالتزام الكامل بالحقوق والواجبات المتكافئة بين أبناء الوطن جميعًا دون أي تفرقة على أساس الدين أو اللون أو العرق أو الجنس أو اللغة .

وأن مشروعية الدولة الوطنية أمر غير قابل للجدل أو التشكيك ؛ بل هو أصل راسخ لا غنى عنه في واقعنا المعاصر، حتى أكد بعض العلماء والمفكرين أن الدفاع عن الأوطان مقدم في بعض الأحيان على الدفاع عن الأديان ؛ لأن الدين لا بد له من وطن يحمله ويحميه، وإلا لما قرر الفقهاء أن العدو إذا دخل بلدًا من بلاد المسلمين صار الجهاد ودفع العدو فرض عين على أهل هذا البلد ، رجالهم ونسائهم ، كبيرهم وصغيرهم ، قويهم وضعيفهم ، مسلحهم وأعزلهم ، كلٌّ وفق استطاعته ومكنته ، حتى لو فنوا جميعًا ، ولو لم يكن الدفاع عن الديار مقصدًا من أهم مقاصد الشرع لكان لهم أن يتركوا الأوطان وأن ينجوا بأنفسهم وبدينهم.

ونؤكد أن الوعي بالوطن والتحديات التي تواجه الدولة الوطنية يقتضي الإحاطة والإلمام بما يحاك له من مؤامرات تستهدف إنهاك الدولة ، وبخطورة الإرهابيين والعملاء والخونة ، والعمل على تخليص الوطن من شرورهم وآثامهم.

وأن العمل على تقوية شوكة الدولة الوطنية وترسيخ دعائمها

مطلب شرعي ووطني ، وأن كل من يعمل على تقويض بنيان الدولة ، أو تعطيل مسيرتها ، أو تدمير بناها التحتية ، أو ترويع الآمنين بها ، إنما هو مجرم في حق دينه ووطنه معًا.

على أن المواطنة ليست مِنَّة ولا فضلًا من أحدٍ على أحدٍ ، إنما هي حق ، بل التزامات وحقوق متكافئة ومتساوية ، فكل حق يقابله واجب ، ولا شك أن مبدأ الحق والواجب أو الحق مقابل الواجب أحد أهم المبادئ العادلة التي تسهم في إصلاح المجتمع ، سواء أكانت في الحقوق والواجبات المتبادلة بين الآباء والأبناء ، أم بين الأزواج ، أم بين الجيران ، أم بين الأصدقاء ، أم بين الشركاء في الوطن ، أم بين المواطن والدولة ، أم بين العمال وأرباب العمل ، أم بين المعلم والمتعلم.

فما أحوجنا إلى ترسيخ مبدأ الحق مقابل الواجب في كل مجالات حياتنا وعلاقاتنا ، إذ لا يمكن للحياة ولا العلاقات أن تستقيم من جانب واحد ، فيكون أحد الشقين معتدلًا والآخر مائلًا ، إنما تستقيم الأمور باستواء الجانبين معًا ، والوفاء بالحقوق والواجبات معًا ، نؤدي الذي علينا حتى يبارك الله (عز وجل) في الذي لنا.

على أن فقه المواطنة يقتضي إعلاء مبدأ الكفاءة ، وإتاحة الفرص المتساوية بين المواطنين جميعًا دون تمييز بينهم ، ففي مجال العمل العام والعمل المجتمعي لا صراعات ولا إقصاءات على أساس الدين أو الجنس أو العرق ، فالفرص متساوية والواجبات متكافئة.

ومن أهم ما يجب أن نلفت النظر إليه هو دمج واستيعاب والعناية بكبار السن وبذوي الاحتياجات الخاصة باعتبارهم مواطنين كاملي الحقوق والواجبات ، وعدم النظر إلى أيٍّ من ذوي الاحتياجات الخاصة نظرة تمييز، ولهذا أطلقنا مع المجلس القومي لشئون الإعاقة مبادرة "لا للتمييز" ، فالمجتمع بكل أبنائه بتكافلهم وتكاملهم وتعاونهم ومشاركتهم جميعًا في بنائه ، وكون كل فرد من أفراده إضافة إيجابية لا رقمًا مخصومًا من رصيده ، فهو لهم جميعًا وبهم جميعًا ، وبهذه الروح تبنى الأوطان وتزدهر وتتقدم حتى تكون في مصاف الأمم الراقية المتقدمة وهو ما يجب أن نأخذ أنفسنا به حتى نصل بمصرنا العزيزة إلى المكانة التي تستحقها في مصاف الدول المتقدمة.

* * *

الآداب العامة

الأمم المتحضرة ، والدول الراقية هي التي تجعل مراعاة الآداب العامة منهج حياة ، ولا تعد هذه الآداب من نافلة القول أو على هامش الحياة.

الآداب العامة لا تنفك من منظومة القيم والأخلاق والإنسانية من النظافة ، والنظام ، والمروءة ، والشهامة ، والنبل ، واحترام الكبير ، وإكرام المرأة ، والشفقة بالصغير والضعيف ، وذوي الهمم، والذوق الرفيع ، قال الصحابة(رضي الله عنهم) يا رسول الله : "فَمَنْ أَحَبُّ عِبَادِ الله إِلَى الله؟ قَالَ: "أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا"[1].

ولا شك أن الحياء كخلق أحد أهم أعمدة الآداب العامة ، حيث يقول نبينا (صلى الله عليه وسلم): " إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ، إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ"[2]، ويقول (صلى الله

---

(١) المستدرك للحاكم ، كِتَابُ الطِّبِّ ، حديث رقم ٨٢١٤ .

(٢) صحيح البخاري، كِتَابُ أَحَادِيثِ الأَنْبِيَاءِ ، بَابُ حَدِيثِ الغَارِ ، حديث رقم ٣٤٨٤

عليه وسلم): "مَنْ سَـأَلَ النَّـاسَ وَلَـهُ مَـا يُغْنِيـهِ جَـاءَ يَـوْمَ القِيَامَـةِ وَمَسْأَلَتُهُ فِي وَجْهِهِ خُمُوشٌ، أَوْ خُدُوشٌ، أَوْ كُـدُوحٌ[1]"[2]، ويقـول الشاعر :

إذا قل ماء الوجه قل حياؤه ولا خير في وجه إذا قل ماؤه

حياءك فاحفظه عليك وإنما يدل على فعل الكريم حياؤه

ويقول عنترة :

يخبرك من شهد الـوقيعة أنني أغشى الوغى وأعف عند المغنمِ

ويقول الإمام علي (رضي الله عنه)[3]:

لنقلُ الصـخر من قُلَلِ الجبـال أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مِنَنِ الرَّجَـالِ

يَقُولُ النَّاسُ لي: في الكسْبِ عارٌ فقلت: الـعـار في ذل السـؤال

ومن الآداب العامة: الحفاظ على الطرقات والأماكن العامة وعدم

(١) قوله: (كدوح) بضمتين ، أي: آثار قشر الجلد بنحو عود .

(٢) سنن الترمذي ، أبواب الزكاة ، بَابُ مَنْ تَحِلُّ لَهُ الزَّكَاةُ ، حديث رقم ٦٥٠ .

(٣) ديوان علي بن أبي طالب (ت ٤٠ هـ)، ص٣٤٠ ، ونزهة الأبصار بطرائف الأخبار والأشعار لعبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن درهم ، (ت١٣٦٢هـ)، ص ٢٤٧ ، ط دار العباد ، بيروت .

الظهور فيها بما لا يليق ، وتركها أفضل مما كانت ، والإسهام في نظافتها وتجميلها ، وكذلك أفنية المنازل ومداخلها وأسطحها ، يقول نبينا (صلى الله عليه وسلم): "الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ – أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ – شُعْبَةً ، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ"[1].

ومن الآداب العامة: تخير الكلمة في مخاطبة الناس ، بحيث تكون بالتي هي أحسن ، يقول الحق سبحانه : ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[2] .

ومن الآداب العامة: عدم استخدام ما يخص أي شخص دون إذن ولو كان ذلك شيئًا يسيرًا من قلم ومناشف ومسبحة ونحو ذلك .

ومن الآداب العامة: احترام الخصوصيات ، وعدم تدخل الإنسان فيما لا يعنيه ، حيث يقول نبينا (صلى الله عليه وسلم): "مِنْ

(١) صحيح مسلم ، كِتَابُ الْإِيمَان ، بَابُ شُعَبِ الْإِيمَانِ ، حديث رقم ٣٥.

(٢) البقرة : ٨٣ .

حُسْنِ إِسْلَامِ المَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ "[1]، وقد قالوا : من تدخل فيما لا يعنيه سمع ما لا يرضيه .

ومن الآداب العامة: أيضًا عدم الحديث في شيء دون علم أو دراية حتى لا يجعل الإنسان نفسه مجالًا للنكتة أو التندر أو السخرية.

ومن الآداب العامة: مراعاة الذوق العام في الحركة واللباس ، والحفاظ على آداب الطعام والشراب والنوم ، والتحلِّي بكل مقومات المروءة والشهامة والنبل، فعن عبدِ الله بنِ بُسْر (رضي الله عنه)، قال: كان رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) إذا أتى بابَ قومٍ لم يستقبلِ البابَ مِن تِلقاءِ وجهِه ، ولكن مِن رُكْنه الأيمنِ أو الأيسرِ، ويقول: "السلامُ عليكم، السلامُ عليكم"[2].

---

(١) سنن الترمذي ، أَبْوَابُ الزُّهْدِ ، بَابٌ فِيمَنْ تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ يُضْحِكُ بِهَا النَّاسَ، حديث رقم ٢٣١٧.

(٢) سنن أبي داود ، أبواب النوم ، باب كم مرةً يُسلِّمُ الرجل في الاستئذان؟، حديث رقم ٥١٨٦.

ومن الآداب العامة: إعانـة الضـعيف والأخـذ بيـده ، فعَـنْ أَبِي سَلَّامٍ ، قَالَ أَبُـو ذَرٍّ (رضي الله عنـه): عَـلَى كُـلِّ نَفْـسٍ فِي كُـلِّ يَـوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ صَدَقَةٌ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله ، مِـنْ أَيْنَ أَتَصَدَّقُ وَلَـيْسَ لَنَـا أَمْـوَالٌ؟ قَـالَ:"لِأَنَّ مِـنْ أَبْـوَابِ الصَّـدَقَةِ التَّكْبِيرَ، وَسُبْحَانَ الله ، وَالْحَمْدُ لله ، وَلَا إِلَـهَ إِلَّا الله ، وَأَسْـتَغْفِرُ الله ، وَتَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ ، وَتَنْهي عَنِ الْمُنْكَـرِ، وَتَعْـزِلُ الشَّـوْكَةَ عَـنْ طَرِيـقِ النَّاسِ وَالْعَظْمَ وَالْحَجَرَ، وَتَهْدِي الْأَعْمَى، وَتُسْمِعُ الْأَصَمَّ وَالْأَبْكَـمَ حَتَّى يَفْقَهَ ، وَتُدِلُّ الْمُسْتَدِلَّ عَلَى حَاجَةٍ لَهُ قَدْ عَلِمْتَ مَكَانَهَا، وَتَسْعَى بِشِدَّةِ سَاقَيْكَ إِلَى اللَّهْفَانِ الْمُسْـتَغِيثِ ، وَتَرْفَـعُ بِشِـدَّةِ ذِرَاعَيْـكَ مَـعَ الضَّعِيفِ ، كُلُّ ذَلِكَ مِنْ أَبْوَابِ الصَّدَقَةِ مِنْكَ عَلَى نَفْسِكَ ، وَلَـكَ فِي جِمَاعِـكَ زَوْجَتَـكَ أَجْـرٌ"، قَـالَ أَبُـو ذَرٍّ: كَيْـفَ يَكُـونُ لِي أَجْـرٌ فِي شَهْوَتِي؟ فَقَالَ رَسُولُ الله (صلى الله عليه وسلم): "أَرَأَيْتَ لَـوْ كَـانَ لَكَ وَلَدٌ فَأَدْرَكَ وَرَجَوْتَ خَيْرَهُ فَمَاتَ ، أَكُنْـتَ تَحْتَسِـبُ بِـهِ؟ قُلْـتُ: نَعَمْ. قَـالَ: "فَأَنْـتَ خَلَقْتَـهُ؟" قَـالَ: بَـلِ الله خَلَقَـهُ ، قَـالَ: فَأَنْـتَ هَدَيْتَهُ؟، قَالَ: بَلِ الله هَدَاهُ ، قَالَ: "فَأَنْتَ تَرْزُقُـهُ؟" ، قَـالَ: بَـلِ الله

كَانَ يَرْزُقُهُ ، قَالَ: كَذَلِكَ فَضَعْهُ فِي حَلَالِهِ وَجَنِّبْهُ حَرَامَهُ ، فَـإِنْ شَـاءَ اللهُ أَحْيَاهُ ، وَإِنْ شَاءَ أَمَاتَهُ ، وَلَكَ أَجْرٌ"[1].

* * *

(١) مسند أحمد، ٣٥/ ٣٨٣، حديث رقم ٢١٤٨٤.

السلام الذي نبحث عنه

السلام يعني الأمان ، وهو نعمة من أجلِّ نعم الله التي امتن بها سبحانه وتعالى على خلقه ، حيث يقول سبحانه : ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُم مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾[1] ، ويقول الله تعالى : ﴿وَضَرَبَ الله مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ الله فَأَذَاقَهَا الله لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُون﴾[2] ، ويقول نبينا (صلى الله عليه وسلم) :"مَنْ أَصْبَحَ آمِنًا فِي سِرْبِهِ ، مُعَافًى فِي جَسَدِهِ ، عِنْدَهُ طَعَامُ يَوْمِهِ ، فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا"[3] .

والأمن كالصحة ، فكما أن الصحة تاج على رءوس الأصحاء لا يعلم قدره إلا من فقد صحته أو جانبًا منها ، فإن أمن الإنسان في

---

(١) قريش : ٤ .

(٢) النحل : ١١٢ .

(٣) سنن الترمذي ، أبواب الزهد ، بَابٌ فِي التَّوَكُّلِ عَلَى الله ، حديث رقم ٢٣٤٦ ، والأدب المفرد للبخاري ، بَابُ مَنْ أَصْبَحَ آمِنًا فِي سِرْبِهِ ، حديث رقم ٣٠٠ . واللفظ من الأدب المفرد .

وطنه على نفسه وماله وعرضه تاج على رءوس الوطنيين الشرفاء لا يستشعر عظمته إلا من ابتلوا بالخوف والتشـرد داخل أوطـانهم أو خارجها ، فلا حياة حقيقية بلا وطن ، ولا وطن بلا أمن ، نسأل الله السلامة، وأن يحفظ لنا أمننا وأوطاننا ودماءنا وأعراضنا وأموالنا .

فالأمن والأمان والسلم والسلام غاية كل نبيل وشريف ، وتحقيق السلام مطلب ديني ووطني وغاية إنسانية مشتركة ، فألفاظ : السلم ، والسلام ، والسلامة ، والإسلام ، كلها تنبع من جذر لغوي واحد هو "سلم"[(١)]، وأهم ما يميز هذا الجذر اللغوي دلالته على معاني السلم والمسالمة ، وفي هذا السياق يأتي حديث نبينا (صلى الله عليه وسلم): "الْمُسْلِمُ مَن سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِن لِسانِهِ ويَدِهِ"[(٢)]، وفي رواية:"الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ النَّاسُ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ"[(٣)]، وهو ما يعني انتفاء وقوع أي أذى منه لأي إنسان على

---

(١) ينظر: لسان العرب والمصباح المنير مادة: سلم .

(٢) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، بَاب الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، حديث رقم ١٠ .

(٣) مسند أحمد، ١١/ ٦٥٨، حديث رقم ٧٠٨٦ .

ظهر البسيطة، ذلك لأن الأذى إما أن يكون قولًا ، وإما أن يكون فعلًا ، واللسان رمز للقول ، واليد رمز للفعل : كتابة أو رسمًا أو ضربًا أو نحو ذلك ، وإذا انتفي وقوع الأذى قولًا أو فعلًا انتفي وقوعه مطلقًا ، وهكذا يكون المسلم مفتاحًا لكل خير مغلاقًا لكل أذى أو شر ، سلمًا مع الكون كله ، مع البشـر والحجر والشجر ، مع الإنسان والحيوان والجماد ، فديننا دين السلام ، وربنا (عز وجل) هو السلام ، ومنه السلام ، وهو الملك القدوس السلام ، ونبينا (صلى الله عليه وسلم) هو نبي السلام الذي أمرنا بإفشاء السلام وجعله ثقافة أمة ، حيث يقول (صلى الله عليه وسلم):"لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَوَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ"(١)، ويقول (صلى الله عليه وسلم): " يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَفْشُوا السَّلَامَ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ، وَصِلُوا الْأَرْحَامَ، وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ، وَالنَّاسُ نِيَامٌ، تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَام"(٢)،

---

(١) صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، بَابُ بَيَانِ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ ، وَأَنَّ مَحَبَّةَ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْإِيمَانِ ، وَأَنَّ إِفْشَاءَ السَّلَامِ سَبَبًا لِحُصُولِهَا ، حديث رقم ٥٤ .

(٢) سنن ابن ماجه، كتاب الأطعمة، بَابُ إِطْعَامِ الطَّعَامِ، حديث رقم٣٢٥١.

وتحيتنا في الإسلام هي السلام ، والجنة هي دار السلام ، وتحية أهل الجنة في الجنة سلام ، وتحية الملائكة لهم فيها سلام ، وفي الحديث عن ليلة القدر يقول الحق سبحانه : ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾، ولم يقل: هي سلام ، فجعل السلام عمدة وأصلًا تدور عليه حركة الكون والحياة ، ونهانا ديننا الحنيف أن نسيئ الظن بمن ألقى إلينا السلام ، فقال سبحانه: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾(١)؛ بل نهانا أن نقبض أيدينا عمن مد يده وبسطها لنا بالسلام ، فقال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لها وتوكل على الله﴾(٢).

غير أن السلام الذي ننشده ونبحث عنه هو السلام العادل ، سلام الأقوياء الشجعان الذي له درع وسيف وقوة تحفظه وتحميه ، فقراءة السياق القرآني تؤكد أن السلام لا يتحقق إلا للأقوياء ، فقبل قوله تعالى : ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ جاء قوله تعالى

(١) النساء : ٩٤ .

(٢) الأنفال:٦١.

: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾[1]، و "ما" هنا هي ما الغائية وليست الابتدائية ، والمعنى هنا أقصى ما تستطيعون من إعداد ، وإذا كان نبينا (صلى الله عليه وسلم) قد قال : " أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ "[2]، وكان الرمي في سياق عصره (صلى الله عليه وسلم) رميًا بالنبال والسهام ، فإنه قد أضحى في عصرنا الحاضر رميًا بالراجمات والقاذفات وعابرات القارات والمُسيرات ، مما يُحتم علينا الأخذ ببناء قوة عصرية حديثة تحمي ولا تبغي ، فقوة الردع أهم من مواجهة الحرب ، فالدول التي تمتلك القوة تحقق ردعًا قد لا يُدخلها حربًا أصلًا ، ما دام هدفها هو السلام وحماية أمنها لا البغي ولا العدوان على غيرها ، وما دامت قوتها قوة رشيدة تحمي ولا تبغي ، ثم بعد ذلك كله تأتي آية السلام لتؤكد أن السلام الحقيقي هو السلام القائم على العدل ، والذي له قوة تحميه ، فيقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ

---

(١) الأنفال : ٦٠ .

(٢) صحيح مسلم ، كِتَابُ الْإِمَارَةِ ، بَابُ فَضْلِ الرَّمْيِ وَالْحُثِّ عَلَيْهِ ، وَذَمِّ مَنْ عَلِمَهُ ثُمَّ نَسِيَهُ ، حديث رقم ١٩١٧ .

إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[1].

والسلام هو البديل الحقيقي للحرب ولظلم الإنسان لأخيه الإنسان سواء أكان ظلمًا مباشرًا أم غير مباشر ، بقصد أو بدون قصد ، فالسلام لا يعني فقط عدم المواجهة في الحروب التقليدية، والسلام الإنساني الذي ننشده أوسع من ذلك بكثير ، فاحتكار بعض الدول للدواء مثلًا في أزمة كورونا أو للغذاء لمن يحتاج إليه ظلم فادح ، وعدم احترام بعض الدول لاتفاقيات المناخ غير عابئة بتأثيرات التغيرات المناخية على الدول المعرضة لمخاطر هذه التغيرات ظلم فادح من الإنسان لأخيه الإنسان ولأبناء هذه الدول.

ونؤكد أن السلام لا يصنعه ولايملكه الجبناء ولا الضعفاء ، إنما يحمل السلام ويصنعه الأقوياء ، فشجاعة السلام لا تقل أبدًا عن شجاعة الحرب، وهو ما نبعث به رسالة واضحة لكل عقلاء العالم ، نقول لهم: تعالوا لنعالج معًا تداعيات انتشار فيروس كورونا والتأثيرات السلبية للتغيرات المناخية ، ونجعل من مبادرات السلام

---

(١) الأنفال: ٦١ .

الحقيقية بديلًا لظلم الإنسان لأخيه الإنسان بقصد أو بغير قصد ، تعالوا معًا لكلمة سواء لننبذ كل مؤججات الحرب والاقتتال ونُحل محلها أُطر التعاون والتفاهم والتكامل والسلام.

* * *

التطرف الحاد والمضاد

التطرف تطرف على أية حال ، حادًّا كان أو مضادًّا ، غلوًّا كان أو تفريطًا ، فهو الذهاب إلى الطرف بعيدًا عن الوسط ، وقد قال الإمام الأوزاعي (رحمه الله): "ما من أمْرٍ أمَرَ الله به إلّا عارض الشّيطان فيه بخصلتين ولا يبالي أيّهما أصاب: الغلوّ أو التّقصير"[1].

ديننا السمح الحنيف قائم على الوسطية والاعتدال في أسمى معانيهما ، في كل شيء حتى مجال العبادات ، فلما رأى نبينا (صلى الله عليه وسلم) حبلًا مشدودًا في المسجد بين ساريتين[2] سأل (صلى الله عليه وسلم) : "ما هذا ؟ قالوا: حبل لزينبَ تُصلِّي فإذا كسِلَتْ أو فتَرَتْ أمسكت به ، قال: (حُلُّوه) ثمَّ قال: لِيُصَلِّ أحدُكم نشاطَه فإذا كسِل أو فتَرَ فليقعُدْ"[3] ، ولما رأى (صلى الله عليه وسلم)

---

(١) أي: عمودين من أعمدة المسجد.

(٢) المقاصد الحسنة للسخاوي ، ص ٣٣٢ ، ط دار الكتاب العربي.

(٣) صحيح البخاري ، كتاب التهجد ، بَابُ فَضْلِ الطُّهُورِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، حديث رقم١١٥٠ .

سيدنا سعد بن أبي وقاص (رضي الله عنه) يتوضأ فيسرف في استخدام الماء ، فَقَالَ: " مَا هَذَا السَّرَفُ يَا سَعْدُ؟ قَالَ: أَفِي الْوُضُوءِ سَرَفٌ؟، قَالَ: نَعَمْ ، وَإِنْ كُنْتَ عَلَى نَهْرٍ جَارٍ"[1].

وحتى الإنفاق سواء أكان إنفاقًا على النفس أم على الغير تحت أي مسمى ، فالوسطية مطلب راسخ ، حيث يقول الحق سبحانه في كتابه العزيز : ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾[2] ، ويقول سبحانه : ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾[3].

وقد أكد القرآن الكريم على الوسطية في كل أبعادها ، حيث يقول الحق سبحانه : ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾[4]، ويقول تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ

---

(١) مسند أحمد، ١١/ ٦٣٦، حديث رقم ٧٠٦٥ .

(٢) الفرقان : ٦٧ .

(٣) الإسراء: ٢٩ .

(٤) الإسراء : ١١٠.

وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾[1]، ويقول الحكماء : لا تكن رطبًا فتعسر ولا يابسًا فتكسر.

فالرسالات السماوية جميعها أنزلت رحمة للناس ، حيث يقول الحق سبحانه : ﴿طه * مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى﴾ [2]، ويقول نبينا(صلى الله عليه وسلم):" تَرَكْتُ فِيكُمْ شَيْئَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُمَا: كِتَابَ الله وَسُنَّتِي "[3].

الأديان يسر ، وسماحة ، وتراحم ، وتعاون ، وتكافل ، فحيث تكون مصالح البلاد والعباد فتلك مقاصد الأديان العامة.

غير أن البشرية بصفة عامة قد ابتليت بتطرفين متناقضين في حدية بالغة ، الأول يقتل ويخرب ويدمر ويسفك الدماء باسم الأديان وتحت رايتها ، محرفًا النصوص ومُخْرِجًا لها عن سياقها ،

---

(١) البقرة: ٦٨ .

(٢) طه : ١، ٢ .

(٣) المستدرك للحاكم ، كِتَابُ الْعِلْمِ ، حديث رقم ٣١٩.

والأديان براء من كل ذلك ، والآخر يذهب إلى أقصى الطرف الآخر تفريطًا أو انحلالًا ، فالتطرف منبوذ ومرفوض على كل حال ، سواء أكان غلوًّا وإفراطًا وتشددًا على نحو ما شهدنا ونشهد من إجرام الجماعات المتطرفة المتاجرة بالدين ، أم كان تفريطًا وانحلالًا وخروجًا على جادة القيم والأخلاق أو هدمًا للثوابت.

فخطر التفريط كخطر الإفراط ، حيث يقول الحق سبحانه : ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى * قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا * قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى * وَكَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّهِ وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى﴾[١]، وليس المقصود بالضنك هنا الفقر ، إنما حياة الكدر التي لا هناء فيها[٢]، ولطالما حدثنا القرآن الكريم عن الأمم والقرى التي كفرت بأنعم الله (عز وجل) ، وكذبت رسله ، وسلكت طريق الانحراف

---

(١) طه : ١٢٤ – ١٢٧ .

(٢) تفسير ابن كثير ، تفسير سورة طه ، ٥ / ٢٨٣ بتصرف .

والشذوذ- كفعل قرى قوم لوط- فلما أسرفت في شـذوذها كانـت العاقبة : ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ مَنْضُودٍ * مُسَوَّمَةً عِنْدَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾[1].

* * *

(١) هود : ٨٢ ، ٨٣ .

فقه الدعوة (١)

الدعوة علم وفن وخبرة ودربة ، لا يكتفى فيها بمجرد التحصيل العلمي ، إنما تحتاج إلى مقومات عديدة ، لا شك أن في مقدمتها إخلاص النية فيها لله (عز وجل) ، حيث يقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾[١]، فلا يتاجر الداعي بدعوته ، ولا يجعلها مطية إلى الدنيا.

فالأنبياء جميعًا قد أكدوا على عدم طلب الأجر على دعوتهم إلى الله (عز وجل) ، حيث يقول الحق سبحانه على لسان سيدنا نوح (عليه السلام): ﴿وَيَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مَالًا إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللهِ وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ﴾[٢]، وهو عين ما جاء على لسان سيدنا هود (عليه السلام): ﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ

---

(١) فصلت: ٣٣ .

(٢) هود: ٢٩ .

الْعَالَمِينَ﴾[1]، وعلى لسان سيدنا صالح (عليه السلام): ﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[2]، وعلى لسان سيدنا لوط (عليه السلام): ﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[3]، وعلى لسان سيدنا شعيب (عليه السلام): ﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[4]، ويقول الحق سبحانه وتعالى على لسان سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم):﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى الله وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾[5].

ومن أهم عوامل نجاح الدعوة مراعاة حال المدعو وثقافته ومدى قدرته على الفهم واستيعاب ما يلقى إليه ، وكان سيدنا علي (رضي الله عنه) يقول:" حَدِّثُوا النَّاسَ ، بِمَا يَعْرِفُونَ أَتُحِبُّونَ أَنْ

---

(١) الشعراء: ١٢٧.

(٢) الشعراء: ١٤٥ .

(٣) الشعراء: ١٦٤.

(٤) الشعراء: ١٨٠.

(٥) سبأ: ٤٧ .

يُكَـذَّبَ، الله وَرَسُـولُهُ؟"[1]، لأنـك إذا خاطبـت إنسـانًا بـها لا يستوعب ، ربما قال لك: لا أصدق ذلك .

ومنها مراعاة ظروف البيئة المحيطة وعادات النـاس وتقاليـدهم وظروف زمانهم ومكانهم ، وهو ما أكـد عليـه أهـل العلـم مـن أن الفتوى قد تتغير بتغير الزمان أو المكان أو الأحـوال ، وأن مـا كـان راجحًا في عصر قـد يصـبح مرجوحًـا في عصــر آخـر ، ومـا كـان مرجوحًـا قـد يصـبح راجحًـا إذا تغـيرت الظـروف والأحـوال أو البيئات ، وعلى العالم والواعظ والمجتهد والمفتي مراعاة كل ذلك .

ومن أهم ما ينبغي أن يراعيـه الـداعي إلى الله (عـز وجـل) سـد ذرائع المتربصين بالدعوة والدعاة ، وذلك بانتقاء الألفـاظ واختيـار الكلمات ، والنأي بالخطاب الدعوي عـن كـل مـا هـو مُلـبس مـن العبارات أو الألفاظ التي تحتمل كثـيرًا مـن الوجـوه والتـأويلات، حتى لا يترك للمتربصين فرصة يُؤتون من قبلها .

---

(١) صحيح البخاري ، كِتَابُ العِلْمِ ، بَابُ مَنْ خَصَّ بِالعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ كَرَاهِيَةَ أَنْ لاَ يَفْهَمُوا ، حديث رقم ١٢٧ .

كما أنه لا بد من التفرقة بوضوح شديد بين ما هو جائز وما هو واقع ، وما يمكن أن يطرح مما هو جائز وما لا ينبغي طرحه للعامة على أقل تقدير ، فليس كل مباح مستساغ لدى جميع الخلق وفي جميع البيئات ، فينبغي مراعاة تغير الزمان والمكان في ذلك بفطنة وحنكة وذكاء ، يراعي الداعي فيه حالة الرقي والتقدم والمدنية المتسارعة في عالم اليوم ، وكل ما يتصل بذلك من عوامل الحضارة والتطور الإنساني وما تقتضيه النظم البروتوكولية الحديثة والعصرية.

❊ ❊ ❊

فقه الدعوة (٢)

التفقه في دين الله (عز وجل) وحسن فهمه منة ونعمـة عظيمـة ، حيث يقولُ نبينا (صلى الله عليه وسلم): "مَن يُرِدِ الله به خَيْرًا يُفَقِّهْهُ في الدِّينِ، وإنَّما أنا قاسِمٌ والله يُعْطِي ، ولَنْ تَزالَ هذِه الأُمَّةُ قائِمَةً علَى أمْرِ الله ، لا يَضُرُّهُمْ مَن خالَفَهُمْ، حتَّى يَأْتِيَ أمْرُ الله"(١).

والدعوة إلى الله (عز وجل) تتطلب الحكمة البالغة ، حيث يقول الحق سبحانه وتعـالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾(٢).

على أن هذه الحكمة والموعظة الحسنة تجعل موقف الداعي ممـن يراه عاصيًا بمنزلة الطبيب ولـيس بمنزلـة القـاضي ، ولا الجـلاد ، فدور العلماء هو البيـان ولـيس الهداية ولا الحسـاب ولا المعاقبـة ، فالعقاب الدنيوي سبيله القانون ، والعقاب الأخـروي أمـره إلى الله (عـز وجـل) ، حيث يقـول نبينـا (صلى الله عليـه وسلـم) : " كانَ

---

(١) صحيح البخاري كِتَابُ العِلْمِ ، بَابٌ مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ ، حديث رقم ٧١.

(٢) النحل : ١٢٥.

رجلانِ في بني إسرائيلَ مُتواخيَينِ ، فكانَ أحـدُهما يـذنِبُ والآخَـرُ مجتهدٌ في العبادةِ ، فكانَ لا يزالُ المُجتهـدُ يـرى الآخـرَ عـلى الـذَّنبِ فيقولُ : أقصِر ، فوجدَهُ يومًا على ذنبٍ فقـالَ لـهُ : أقصِــر ، فقـالَ : خلِّني وربِّي أبعثتَ عـليَّ رقيبًـا ، فقـال: واللهِ لا يغفـرُ اللهُ لـكَ أو لا يدخلُكَ اللهُ الجنَّةَ ، فقبضَ أرواحَهـما فاجتمعـا عنـدَ ربِّ العـالمينَ، فقالَ لهذا المُجتهِدِ: أكنتَ بي عالِمًا؟ أو كنتَ على ما في يـدي قـادِرًا ؟ وقالَ للمذنبِ: اذهب فادخلِ الجنَّةَ برحمتي ، وقالَ للآخرِ: اذهبوا بهِ إلى النَّارِ ، قال أبو هريرة (رضي الله عنه): والَّذي نفسـي بيدِهِ لَتكلَّمَ بكلمةٍ أوبَقت دنياهُ آخرتَهُ"[1] .

والدعوة تحتاج إلى بصر وبصيرة ، حيـث يقـول الحـق سـبحانه وتعالى على لسان نبينا محمد (صـلى الله عليـه وسـلم): ﴿ قُـلْ هَـذِهِ سَبِـيلِي أَدْعُـو إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَـعَنِي وَسُبْحَـانَ اللهِ وَمَـا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِين﴾[2] .

(١) سنن أبي داود ، كتاب الأدب ، باب النهي عن البغي ، حديث رقم ٤٩٠١ .

(٢) يوسف : ١٠٨ .

والبصيرة في الدعوة تتطلب الرفق بالمدعو كما علمنا نبينا (صلى الله عليه وسلم) في دعوته التطبيقية ، فعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ، قَالَ: بَيْنَا أَنَا أُصَلِّي مَعَ رَسُولِ الله (صلى الله عليه وسلم)، إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ ، فَقُلْتُ : يَرْحَمُكَ اللهُ فَرَمَانِي الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ، فَقُلْتُ: وَاثُكْلَ أُمِّيَاهْ، مَا شَأْنُكُمْ؟ تَنْظُرُونَ إِلَيَّ، فَجَعَلُوا يَضْرِبُونَ بِأَيْدِيهِمْ عَلَى أَفْخَاذِهِمْ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ يُصَمِّتُونَنِي لَكِنِّي سَكَتُّ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ الله (صلى الله عليه وسلم)، فَبِأَبِي هُوَ وَأُمِّي، مَا رَأَيْتُ مُعَلِّمًا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ أَحْسَنَ تَعْلِيمًا مِنْهُ، فَوَالله، مَا كَهَرَنِي وَلَا ضَرَبَنِي وَلَا شَتَمَنِي، قَالَ: "إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ"(١).

غير أن هناك أناسًا لا علم لهم ولا فقه ، ولا هُمْ من المجتهدين ولا حتى من أهل الاختصاص أو دارسي العلوم الشرعية من

---

(١) صحيح مسلم، كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةَ ، بَابُ تَحْرِيمِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَنَسْخِ مَا كَانَ مِنْ إِبَاحَتِهِ ، حديث رقم ٥٣٧.

مظانها المعتبرة نصَّبُوا أنفسهم قضاة أو جلادين ، فأسرعوا في رمي المجتمـــع بالتبديع ، ثم التجهيل ، فالتكفير ، حتى وصـــل الأمر بغلاتهم إلى التفجير واستباحة الدماء ؛ مما يتطلب حركة سريعة وقوية وغير هيّابة لمواجهة الجمود والفكر المتطرف معًا ، حتى نخلِّص المجتمع والإنسانية من خطر التطرف الفكري وما يتبعه من الإرهاب ، وسفك الدماء ، وترويع الآمنين ، وهدم الأوطان ، وتخريب العامر ، فالله (عز وجل) لا يحب الفساد ولا المفسدين، حيث يقول الحق سبحانه وتعالى:﴿ وَاللهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾[1]، ويقول سبحانه:﴿ إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾[2]، فديننا دين البناء والتعمير ، ودعوتنا يجب أن تكون كذلك ، وأن تكون بالحكمة والموعظة الحسنة.

* * *

(١) البقرة : ٢٠٥ .

(٢) القصص : ٧٧ .

النص المقدس والفكر البشري

النص المقدس شيء والفكر البشري شيء آخر ، ولا يجوز إنـزال أحدهما منزلة الآخر ، فإنزال المقدس منزلة الفكر البشـري جنايـة على الدين وعلى النص المقدس ، وإنزال اجتهادات العلماء والفقهاء والمفكرين والكتاب منزلة النص المقدس سبيل الجمـود والتحجـر والخروج عن طريق الجادة.

ومع أن عالمنا المعاصر يموج بثقافات متعددة ، ما بين مـدارس فكرية وعلمية وفلسفية كلها تثري حياتنا الواقعية ، فإن من أصيبوا بالجمود الفكري يقفون عند مراحل محددة مـن الفكـر البشـري لا يتجاوزونها ، وينحازون لكل قديم لمجرد قدمه فحسـب ، حتـى في الفكر والأدب والإبداع ، فهم يُؤْثرون كل قديم على كل حـديث ، على شاكلة ما رواه ابن قتيبـة وغـيره مـن أن أحـد الشـعراء أنشـد الأصـمعي أبياتًـا ، فقـال لـه الأصـمعي: إن هـذا هـو الـديباج الخسرواني؛ أي : الشعر الجيد الذي يمتدح ويشاد به ، ثم استرسـل الأصمعي: لمن تنشدني ؛ فأجاب الشاعر : بأنها من شعره أنشـدهما

لليلته ، وهنا غيّر الأصمعي رأيه على الفور ، قائلًا : إن أثر التكلف عليهما لبيّن واضح[1] ، وما ذاك إلا لعصبيته للقديم دون سواه، بغض النظر عن الجودة أو عدمها.

وهو ما تصدى له كثير من علمائنا كُتَّابًا ومفكرين وفلاسفة بالنقد والتفنيد ، مؤكدين أن الله (عز وجل) لم يؤثر بالعلم ، ولا بالفقه ، ولا بالاجتهاد ، ولا بالشعر، ولا بالإبداع قومًا دون قوم ، أو زمانًا دون زمان ، أو مكانًا دون مكانٍ ، ولذا فإنهم لا يقدمون القديم لمجرد قدمه ، ولا يبخسون الحديث أو المعاصر حقه لمجرد حداثته أو معاصرته ، إنما الميزان عندهم منطقي موضوعي، وهو ألا ننظر إلى من قال وإنما إلى ما قال ، فالحكم على العمل لا على صاحبه ، وعلى النص لا على القائل ، وعلى الإبداع لا على المبدع ، ولكل جواد كبوة ، ولكل عالم زلة ، ولكل مبدع سقطة أو هفوة ، والكمال لله وحده ، والعصمة لأنبيائه ورسله .

وفي المقابل ثمة فريق آخر أسرف في حداثته وإطلاق العنان

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه ، ص ٥٠ .

للعقل البشـري حتى ذهب إلى رفع القداسة عن المقـدس ، وإنـزال النصوص المقدسة منزلة النصوص البشـرية القابلة للنقد والتفنيد .

ويذهب البعــض - وبخاصـــة في الجمــاعات المتطرفـة - إلى إنزال شيوخهم وأمرائهم ومرشديهم منزلة القرآن الكـريم أو أشـد منزلة جهلًا وحمقًـا ، فأكثر شباب الجماعات المتطرفة يجعلون كـلام مرشدهم فوق كل اعتبار ، وهو المقـدس الـذي لا يـرد ، ولا مجـال للتفكير أو إعمال العقل فيه ، على أن أحدهم قد يجادلك في فهمـك للنص القرآني إن تناقض مع شيء من كلام شيخه أو مما دُسَّ له عبر كتبهم ومحاضراتهم وتفسـيراتهم وتـأويلاتهم ، ولا يسـمح لـك أن تناقضـه أو تناقشـه في كـلام شـيخه المقـدس لديـه ، فقضـية تأليـه البشـــر، أو تقديسهم ، أو رفعهم إلى درجة المهـديين المنتظرين عند هؤلاء المتطرفين أمر في غاية الخطــورة على التفكير المنطقي السليم.

على أننا نفرق - تفريقًا واضحًا لا لبس فيه - بين إنزال النـاس منازلهم وإكرام العلماء وبين تقديس البشـر ، أو محاولة تقديسـهم ، أو إضفاء هالة من التقديس عليهم تُصَوِّرُ نقد كلامهم على أنه نقـد

للإسلام وطعن في فهم صحيح الكتاب والسنة ، مع أن كل البشر بعد المعصوم (صلى الله عليه وسلم) يؤخذ منهم ويرد عليهم في ضوء أدب الحوار ومراعاة أصوله ؛ ولذا نؤكد دائمًا أن مؤسساتنا الدينية ليست مؤسسات كهنوتية ولا ينبغي أن تكون أو تقترب من ذلك ، كما أنها ليست محاكم تفتيش ، فمهمتها البيان لا الحساب .

إن الحاجة ملحة إلى مزيد من إعمال العقل في فهم النص في ضوء معطيات الواقع والحفاظ على ثوابت الشرع الشريف ، وإلى مزيد من الاهتمام بالأبعاد الثقافية المختلفة ، والتوازن في حياتنا بين دراسة العلوم التطبيقية والبحثية ودراسة علوم النفس والاجتماع والفلسفة والآداب والتاريخ والحضارة والعمران ، فالمجتمعات في حاجة إلى هذا وذلك، وإلى كل فكر إنساني يفيد البشرية في شئون دينها أو شئون دنياها .

❊ ❊ ❊

فلسفــة الحكــم

فلسفة الحكم في الإسلام قائمة على مراعاة مصالح الناس ، فحيث تكون المصلحة فثمة شرع الله (عز وجل) ، فكل ما يحقق الأمن والأمان والاستقرار ، ويعمل على عمارة الكون وسعادة البشر يتفق ومقاصد الأديان ، وكل ما يؤدي إلى الظلم أو الفساد أو التخلف لا علاقة له بالأديان ، بل إنه متناقض كل التناقض مع صحيح الأديان ومقاصدها السامية ، على أن الإسلام لم يضع قالبًا جامدًا صامتًا محددًا لنظام الحكم لا يمكن الخروج عنه ، وإنما وضع أسسًا ومعايير متى تحققت كان الحكم رشيدًا يقرّه الإسلام ، ومتى اختلّت أصاب الحكم من الخلل والاضطراب بمقدار اختلالها.

ولعل العنوان الأهم الأبرز لنظام أي حكم رشيد هو مدى تحقيقه لمصالح البلاد والعباد ، وعلى أقل تقدير مدى عمله لذلك وسعيه إليه ، فأي حكم يسعى إلى تحقيق مصالح البلاد والعباد في ضوء معاني العدل والمساواة والحرية المنضبطة ، بعيدًا عن الفوضى

والمحسوبية وتقديـم الولاء على الكفاءة ؛ فهو حكم رشيد معتبر.

وتحت هذا العنوان الرئيس تتداعى تفاصيل كثيرة تهدف في مجملهـا إلى تحقيـق العـدل بكل ألـوانه السياسية والاجتمـاعية والقضائية بين البشر جميعًا ، وعدم التمييز بين الناس على أساس اللون أو الجنس أو العرق ، فلا إكراه في الدين ، ولا حَمْلٍ لأحدٍ على الدخول فيه عنوة.

فكل حكم يعمل على تحقيق ذلك ويسعى إلى توفير الحاجات الأساسية للمجتمع من مأكل ومشرب وملبس ومسكن وبنًى تحتية من: صحة ، وتعليم ، وطرق ، ونحو ذلك مما لا تقوم حياة البلاد والعباد إلا به ، فإنه يُعدُّ حكمًا رشيدًا سديدًا موفقًا ، مرضيًّا عند الله وعند الناس إلا من حاقد ، أو حاسد ، أو مكابر ، أو معاند ، أو خائن ، أو عميل .

ويؤكد أهل العلم والرأي والفكر أن الله (عز وجل) ينصر الدولة العادلة وإن كانت كافرة ، ولا ينصر الدولة الظالمة وإن كانت مؤمنة ، وأن الدول قد تدوم مع العدل والكفر ، ولا تدوم مع

الظلم والإسلام ؛ لأنه لو كان هناك إسلام حقيقي لما كان هناك ظلم ولا جور.

أما من يتخذون من قضية الخلافة وسيلة للمتاجرة بالدين واللعب بعواطف العامة محتجين ببعض النصوص التي يسقطونها إسقاطًا خاطئًا دون أي دراية بفقه الواقع أو تحقيق المناط من جهة ، ويجعلونها أصل الأصول الذي عليه مناط الإيمان والكفر من جهة أخرى ، فإننا نرد عليهم بما أكد عليه فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور/ أحمد الطيب شيخ الأزهر في كلمته التي ألقاها في مؤتمر "الأزهر في مواجهة الإرهاب والتطرف" من أنه لا نزاع بين أهل العلم المعتبرين في أن الخلافة أليق بالفروع وأقرب لها ، ومذهب الأشاعرة على أنها فرع لا أصل ، وذكر فضيلته ما ورد في كتاب "شرح المواقف" الذي يُعد أحد أعمدة كتب المذهب الأشعري ، حيث ذكر مؤلفه في شأن الإمامة أنها: " ليست من أصول الديانات والعقائد عندنا بل هي فرع من الفروع"[١]، ثم علق فضيلة الإمام

(١) ينظر: شرح المواقف للجرجاني مع حاشيتي السيالكوتي والفناري ، ٨/ ٣٤٤ ، ط مطبعة السعادة . مصر .

قائلًا : فكيف صارت هذه المسألة التي ليست من أصول الدين عند أهل السنة والجماعة فاصلًا عند هذا الشباب بين الكفر والإيمان ، وفتنة سُفِكَت فيها الدماء ، وخُرّب العمران ، وشُوّهت بها صورة هذا الدين الحنيف ؟!

وعندما تحدث النبي (صلى الله عليه وسلم) في حديثه الجامع عن الإيمان والإسلام والإحسان لم يجعل (صلى الله عليه وسلم) الخلافة ركنًا من أركان الإيمان أو الإسلام ، فعن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قال : " بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ الله (صلى الله عليه وسلم) ذَاتَ يَوْمٍ إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعَرِ لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخِذَيْهِ ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنْ الْإِسْلَامِ ، فَقَالَ رَسُولُ الله (صلى الله عليه وسلم): "الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله (صلى الله عليه وسلم)، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ،

قَالَ: صَدَقْتَ ، قَالَ: فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ الْإِيمَانِ ، قَالَ: أَنْ تُؤْمِنَ بِالله وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ ، قَالَ: صَدَقْتَ ، قَالَ : فَأَخْبِرْنِي عَنْ الْإِحْسَانِ ، قَالَ: أَنْ تَعْبُدَ الله كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ السَّاعَةِ ، قَالَ: مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنْ السَّائِلِ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا ، قَالَ: أَنْ تَلِدَ الْأَمَةُ رَبَّتَهَا ، وَأَنْ تَرَى الْحُفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ ، قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقَ فَلَبِثْتُ مَلِيًّا ، ثُمَّ قَالَ لِي: يَا عُمَرُ أَتَدْرِي مَنْ السَّائِلُ؟ قُلْتُ: الله وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ: فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ"[1].

أما جملة الأحاديث التي تتحدث عن الخلافة والبيعة فيمكن أن تُحمل في جملتها في ضوء معطيات عصرنا الحاضر على ضرورة إقامة نظام حكم عادل رشيد له رئيس ومؤسسات ، يعمل على تحقيق العدل بين الناس ، وتحقيق مصالح البلاد والعباد ، ويستند إلى

---

(١) صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، بَاب معرفة الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ والقَدَرِ وَعَلَامَةِ السَّاعَةِ ، حديث رقم ٨.

الشورى والإفادة من الكفاءات وأهل الخبرة والاختصاص ، بحيث لا يترك الناس فوضى لا سراة لهم ، ولا إشكال بعد ذلك في الأسماء والمسميات طالما أنها تحقق الأهداف والغايات التي يسعى الإسلام لتحقيقها بين الناس جميعًا بما يحقق صالح دينهم ودنياهم.

ومن ثم فإن قيام بعض المجتمعات بسن قوانين لتنظيم أمور حياتها بما يحقق العدل والمساواة ، ويعمل على القضاء على الجرائم بشتى أنواعها ، ويؤدي إلى عمارة الكون وتحقيق الأمن والاستقرار والتقدم والرخاء لهو مقصد هام من مقاصد التشريع في بناء الدول واستقرارها ومما لا غنى عنه فيما لم يرد فيه نص قاطع حاسم قطعي الثبوت والدلالة بإجماع أهل العلم والفقهاء المعتبرين ؛ ذلك أن دراسة المستجدات والقضايا العصرية مما يحتاج إلى اجتهاد فقهي وتشريعي بما يناسب الزمان والمكان .

مع تأكيدنا على ما يأتي:

١ – أنه لا تعارض بين الدين والدولة ، فالدولة الرشيدة هي صمام أمـان للتدين الرشيد ، والعلاقة بين الدين والدولة ليست علاقة

عداء ولـن تكـون ، إن تدينـًا رشيدًا صحيحًا واعيًـا وسطيًّـا يسهم وبقـوة في بنـــاء واستقرار دولة عصرية ديمقراطية حديثة تقوم على أسس وطنيـة راسخة وكاملة ، وإن دولة رشيدة لا يمكن أن تصطـدم بالفطـرة الإنسـانية التي تبحث عن الإيمان الرشيد الصحيح .

على أننا ينبغي أن نفرّق وبوضوح شـديد بين التـدين والتطرف، فالتدين الرشيد يدفع صاحبه إلى التسامح ، والرحمـة ، والصدق ، ومكارم الأخلاق ، وإلى التعايش السلمي مع الذات والآخر، وهو ما ندعمه جميعًا ، أما التطـرف والإرهاب الذي يدعو إلى الفساد والإفسـاد والتخريب والدمار والهدم واستباحة الدماء والأموال؛ فهو الـداء العضال الذي يجب أن نقاومه جميعًا ، وأن نقف له بالمـرصـاد ، وأن نعمل بكل ما أوتينـا من قـوة للقضـاء عليه حتى نجتثه من جذوره.

ونؤكد أن من يتوهمون صراعًا لا يجب أن يكون بين الدين والدولة ويرونه صراعًا محتّما إما أنهم لا يفهمون الأديان فهما

صحيحًا أو لا يعون مفهوم الدولة وعيًا تامًّا ، فالخلل لا علاقة له بالدين الصحيح ولا بالدولة الرشيدة ، إنما ينشأ الخلل من سوء الفهم لطبيعة الدين أو لطبيعة الدولة أو لطبيعتهما معًا .

٢- ضرورة احترام دستور الدولة وقوانينها وإعلاء دولة القانون وألا تنشأ في الدول سلطات موازية لسلطة الدولة أيًّا كان مصدر هذه السلطات ، فهو لواء واحد تنضوي تحته وفي ظله كل الألوية الأخرى ، أما أن تحمل كل مؤسسة أو جماعة أو جهة لواء موازيًا للواء الدولة فهذا خطر داهم لا يستقيم معه لا أمر الدين ولا أمر الدولة[1].

٣- أن العمل على تقوية شوكة الدولة الوطنية وترسيخ دعائمها مطلب شرعي ووطني ، وأن كل من يعمل على تقويض بنيان الدولة ، أو تعطيل مسيرتها ، أو تدمير بناها التحتية ، أو ترويع الآمنين بها ، إنما هو مجرم في حق دينه ووطنه معًا.

كما أننا نحذر من حملات التشويه وقلب الحقائق من خلال المواقع

---

(١) الحجرات : ٦.

الإلكترونية وبعض الوسائل الإعلامية التي تتسلل عبرها هذه العناصر محترفة الكذب والتدليس ، وعلينا أن نتثبت ونتبين حقائق الأخبار حتى لا نقع في شراك ما تريده هذه الجماعات من فوضى ، حيث يقول الحق سبحانه وتعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[1] .

٤- أننا في حاجة ملحة إلى إعادة قراءة تراثنا الفكري قراءة دقيقة واعية تفرق بين الثابت والمتغير، بين ما ناسب عصره وزمانه ومكانه من اجتهادات الفقهاء ، وما يتطلبه عصرنا ومستجداته من قراءة جديدة للنصوص ، يقوم بها أهل العلم والاختصاص ؛ لحل إشكاليات الحاضر في ضوء فهم الواقع والحفاظ على ثوابت الشرع الشريف .

* * *

---

(١) الحجرات : ٦.

فلسفة الحياة والموت

ديننا دين مفعم بالحياة وعمارة الكون ، ولم يجعل من فلسفة الموت عائقًا لعمارة الأرض وصناعة الحضارات ، بل جعل منها أكبر دافع للعمل والإنتاج وبناء الدول ، حيث يقول نبينا (صلى الله عليه وسلم) : "إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَبِيَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَفْعَلْ"(١).

فحتى مع تيقن الموت نحن مطالبون بعمارة الكون ، وإذا لم تدرك ثمرة عملك في الدنيا فستدركها في الآخرة ، ألم يقل نبينا (صلى الله عليه وسلم):" إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ "(٢)، حيث يمتد الثواب بامتداد هذا النفع ، ويقول نبينا (صلى الله عليه وسلم): " سَبْعٌ يَجْرِي لِلْعَبْدِ أَجْرُهُنَّ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهِ ، وهو

---

(١) مسند أحمد ٢٠/ ٢٩٦، حديث رقم ١٢٩٨١.

(٢) صحيح مسلم ، كِتَابُ الْوَصِيَّةِ ، بَابُ مَا يَلْحَقُ الْإِنْسَانَ مِنَ الثَّوَابِ بَعْدَ وَفَاتِهِ ، حديث رقم ١٦٣١.

فِي قَبْرِهِ: مَنْ عَلَّمَ عِلْمًا ، أَوْ كَرَى نَهْرًا ، أَوْ حَفَرَ بِئْرًا ، أَوْ غَرَسَ نَخْلا، أَوْ بَنَى مَسْجِدًا ، أَوْ وَرَّثَ مُصْحَفًا ، أَوْ تَرَكَ وَلَدًا يَسْتَغْفِرُ لَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ"[1]، والثواب هنا أيضًا ممتد بامتداد النفع .

فالموت للمؤمن ليس عقدة وليس عائقًا ، لأن المؤمن يدرك أنه سيجني ثمرة عمله إما في الدنيا ، وإما في الآخرة وإما فيهما معًا ، ليقينه بأن الله لا يضيع أجر من أحسن عملًا ، حيث يقول الحق سبحانه:﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾[2] .

أما تذكر الموت لدى غير المؤمن فمن الممكن أن يكون وسيلة يأس وإحباط أو انصراف عن العمل ؛ لظنه أنه قد لا يستفيد من جهده ، كونه لا يفكر إلا فيما يستفيد هو منه أو ينتفع به في عاجل أمره .

وأما الموت عند المؤمن فدافع قوي له لعمارة الكون وصناعة الحضارة ومحفز له على العمل والإتقان ، حيث يتزود المؤمن بعمارة

(١) مسند البزار، ١٣/ ٤٨٣، حديث رقم ٧٢٨٩ .

(٢) الكهف : ٣٠.

الدنيا لرضا ربه عنه في الدنيا والآخرة ، وهو مطالب أيضا بأن يـذر ورثته أغنياء ، حيث يقول نبينا (صلى الله عليه وسـلم): " إنَّـك إنْ تَذَرْ وَرَثَتَك أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ "[1].

ذلك أن الموت عند المؤمن انتقال لا انتهاء ، حيث يعمـل المـؤمن على أن يأخذ من دنياه لآخرته ، وزاده الحقيقي هو عمله الذي قدمه سواء أكان لنفسه أم لأبنائه أم لوطنه أم لأمته.

كما أن تذكر الموت يدفع المـؤمن لحسـن المراقبـة في سره وعلنـه ، راقبناه أم لم نراقبه ؛ لأنه يراقب من لا تأخذه سـنة ولا نـوم ، حيـث يقول الحق سبحانه:﴿الله لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّـومُ لَا تَأْخُـذُهُ سِـنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَن ذَا الَّذِي يَشْـفَعُ عِنـدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِـعَ كُرْسِـيُّهُ السَّـمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُـودُهُ حِفْظُهُـمَا

(١) متفق عليه: صحيح البخاري، كتاب الوصايا ، بَابُ أَنْ يَتْرُكَ وَرَثَتَهُ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَتَكَفَّفُوا النَّاسَ ، حديث رقم: ٢٧٤٢، وصحيح مسلم، كِتَابُ الْوَصِيَّةِ ، بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالثُّلُثِ ، حديث رقم ١٦٢٨ .

وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾[1]، ويقول سبحانه : ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ ٱلْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا ٱلْحَيَاةُ ٱلدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ ٱلْغُرُورِ﴾[2].

* * *

---

(١) البقرة: ٢٥٥

(٢) آل عمران: ١٨٥.

فهرس الموضوعات

❊ ❊ ❊



الناشر / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

رقم الإيداع :

الترقيم الدولي: